Mada | مـدى
المركز السوري لدراسات الرأي العام

آراء وتوقعات السوريين حول اتفاق شمال شرق سوريا

(دير الزور، الحسكة، الرقة)

استطلاع رأي عام

ايــار - 2025 | © جميع الحقوق محفوظة

فريق إعداد التقرير
الفريق البحثي:
د. حسام السعد
أحمد مراد
أحمد طه
العمليات الإحصائية:
محمد شاوردي
فائق العلي
التصميم:
محمد الإمام

Mada | مدى
المركز السوري لدراسات الرأي العام

نفذ هذا الاستطلاع في محافظة دير الزور بالتعاون مع جمعية حقوق للعدالة والتنمية

تم جمع البيانات خلال الفترة في المرحلة الزمنية (4/28 و2025/5/2)

يجب التنويه أنه وخلال التحضير لنشر هذا الاستطلاع، أعلن "حزب العمال الكردستاني" حلّ نفسه، ولاحقاً إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفع العقوبات عن سوريا، وموقفه الداعم للإدارة السورية الجديدة، ولقاءه الرئيس السوري أحمد الشرع في الرياض

يشكر فريق المركز كل من تجاوبوا مع الباحثين وسهّلوا عملية جمع البيانات بتعاونهم، ويقدر أسباب بعضهم ممن لم يتعاونوا معنا بسبب مسوغاتهم الخاصة كما يشكر الناشطين من أبناء المحافظات الثلاث ممن شاركوا في الجلسات المركزة التي نتج عنها استبيان هذه الدراسة.

المحتويات

مقدمة 04

منهجية استطلاع الرأي 06

أولاً- الخصائص العامة للعينة..... 07

ثانياً- اهتمام بمضمون الاتفاق .. وتأييد كبير له 10

ثالثاً- خطوات إيجابية مرتبطة بتنفيذ الاتفاق..... 14

رابعاً- متغيرات سياسية أدت إلى الاتفاق 16

خامساً- استمرار الهاجس الأمني 18

سادساً- توقعات إيجابية لحقوق السكان والمهجّرين..... 21

رسابعاً- توقعات إيجابية نحو الحقوق السياسية والثقافية والإدارية 23

ثامناً- تفاؤل بحل القضايا السيادية والعسكرية 25

تاسعاً- تفاؤل بتحقيق السلم الأهلي..... 27

عاشراً- توقعات سلبية لاستمرار الاتفاق..... 29

استنتاجات التقرير..... 31

مقدمة

عانت مناطق شمال شرق سوريا منذ عام 2011، من سلسلة من الأحداث؛ التي اختزلت واقع الحرب السورية على مدار 14 عاما حتى وقت سقوط النظام السابق نهاية عام 2024. وقد اختبرت تلك المناطق العديد من قوى السيطرة السياسية والعسكرية، فمنذ عام 2011، انخرط سكان الجزيرة السورية في الاحتجاجات ضد نظام الأسد، ما أدى إلى سيطرة الجيش السوري الحر عليها نهاية 2012. وتعرضت المنطقة لاحقاً لقصف عنيف من قبل النظام، تلاه ظهور تنظيم "داعش" عام 2014، الذي فرض سيطرته على مدن الرقة ودير الزور، وحول مدينة الرقة عاصمة لخلافته، وخلال 5 أعوام من حكم التنظيم دمرت البنية التحتية في المنطقة ونزحت آلاف العائلات، فضلاً عن تسبب التنظيم بإخفاء ما يزيد عن 8 آلاف شخص ما زال مصيرهم مجهولا حتى الآن

وبعد هزيمة التنظيم عام 2019 بقيادة التحالف الدولي وقوات سوريا الديموقراطية "قسد"، التي تسلمت مقاليد السيطرة على المنطقة إثر هزيمة التنظيم، وذلك بعد أربعة أعوام على تأسيسها أواخر عام 2015 بدعم أميركي.

الإعلان عن تشكيل "قسد" جاء بعد أيام من إعلان روسيا تدخلها العسكري في سوريا [1]، وبذلك سيطرت القوات الكردية على ما يزيد عن ثلث الأراضي السورية، ذات الغالبية العربية، مع وجود الكرد في مدن الرقة والحسكة، إلى جانب قوميات أخرى كالسريان والآشوريين والأرمن
عانى أهالي تلك المناطق، من المكوّنات السورية القومية والدينية كافة، من سلسلة من الانتهاكات المرتبطة بقوى السيطرة المختلفة، أفرزت واقعا سمته الرئيسة غياب الاستقرار والأمن، أرخى بنتائجه على العلاقات الاجتماعية بين المكّونات التي تشكل البنية الاجتماعية هناك

وقبل سقوط النظام السوري السابق في ديسمبر 2024؛ شهدت تلك المناطق سلسلة من الأحداث والتجاوزات تمثّلت بعمليات تهجير سكاني وعمليات إحلال ديمغرافي، لاسيما في قرى محافظة الحسكة. إضافة إلى الممارسات العسكرية والأمنية التي خبرها الأهالي هناك، من اعتقالات وملاحقات أمنية وانتشار الحواجز العسكرية داخل المدن، مع وجود تجاوزات وانتهاكات في قطاع المؤسسات المختلفة العاملة هناك، كالمؤسسات الإدارية الرسمية والمحاكم وغيرها

ومع سقوط النظام السابق، تصدرت مسألة الخلاف بين الحكومة السورية الجديدة وقوات سوريا الديمقراطية، على المستوى السياسي والعسكري، رافق ذلك اقتتال بين الطرفين في تلك المناطق وفي بعض أحياء مدينة حلب التي تسيطر عليها قوات عسكرية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية. وبرزت مخاوف لدى الأغلبية العربية من سكان شمال شرق سوريا من مشاريع سياسية تقودها قسد قد تؤدي إلى فصل منطقة الجزيرة والفرات عن سوريا، أو فرض حكم ذاتي لا يعبر عن إرادتهم، خاصة أن الإدارة الحالية تقوم على أفكار حزب العمال الكردستاني بقيادة عبد الله أوجلان، بينما يسيطر كوادر الحزب على مفاصل الحكم والقرار. وتحولت سياسات الإدارة الذاتية وقواتها

[1]- قوات سوريا الديموقراطية..فصائل عسكرية نشأت شرق سوريا واندمجت بالدولة، الجزيرة نت، متاح على https://2u.pw/sWq6bltk

الأمنية إلى الانفصال عن دمشق، مع تلميحات إلى حرب تستهدف الهوية الكردية، ما زاد من قلق السكان باندلاع صراع على أساس هوياتي، خاصة في الرقة ودير الزور؛ المدمرتان سابقا جرّاء الحرب ضد داعش، يضاف إلى ذلك رفض قسد تسليم أسلحتها أو الاندماج في جيش سوري موحد يُنظر إلى كل ذلك كإشارة إلى أن الوحدة الوطنية قد تكون بعيدة المنال

ومع إعلان انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، وتطورات أمنية برزت خاصة في الساحل السوري، أعلنت الحكومة السورية وقوات سوريا الديموقراطية، بتاريخ 10 آذار/ مارس 2025، التوصل لاتفاق أطلق عليه «اتفاق شرق الفرات»، وتضمن جملة من البنود التي من شأنها وقف الاقتتال العسكري بالدرجة الأولى، وسلسلة من البنود العسكرية والسياسية والاجتماعية؛ التي من شأنها أن تخفف تدريجيا الاحتقان الذي ازداد بين المكونات السورية في تلك المناطق، وسلسلة من الضمانات، التي اتفق الطرفان حولها، سوف تسهم في السلم الأهلي بالدرجة الأولى

ومن أهم بنود الاتفاق: ضمان حقوق جميع السوريين في التمثيل، والمشاركة في العملية السياسية وكافة مؤسسات الدولة بناء على الكفاءة، بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والعرقية، ودمج كافة المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا ضمن إدارة الدولة السورية، وضمان عودة كافة المهجرين السوريين إلى بلداتهم وقراهم، ورفض دعوات التقسيم وخطاب الكراهية ومحاولات بث الفتنة بين كافة مكونات المجتمع السوري[2]

.

ولاحقاً لتوقيع الاتفاق بين مظلوم عبدي والرئيس الشرع، وفي ظل الانقسامات الداخلية التي شهدتها «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، أعلنت الأخيرة عقد مؤتمر للأحزاب الكردية في 26 أبريل/نيسان 2025، نتج عنه 26 بنداً من المطالب، وتبنى مطلب توحيد المناطق الكردية لتشكل وحدة إدارية وسياسية في إطار سوريا الاتحادية، متجاوزاً فكرة اللامركزية الإدارية التي تقوم على تقسيم البلد لوحدات إدارية جغرافية، إلى دولة اتحادية تضم أقاليم متعددة لها حكم ذاتي[3] . وهو ما اعتبرته الحكومة السورية تكريساً لتقسيم سوريا، ومخالفاً للاتفاق الذي التزمت به قسد، ومحاولة استئثار التنظيم الكردي بمنطقة ذات غالبية عربية رافضة لوجوده. الموقف الرسمي السوري تبعه رفض شعبي بإعلان نخب الجزيرة السورية تشكيل «مجلس التعاون والتنسيق في الجزيرة السورية والفرات»[4] ، وضم 7 تجمعات وتيارات من محافظات الرقة والحسكة ودير الزور، في الوقت ذاته، أعلنت معظم العشائر والقبائل العربية رفضها «مشروع قسد الانفصالي»، وعدم وجود ممثلين عنها في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

استنادا إلى ما سبق، توجّه «مركز مدى» إلى تلك المناطق لإجراء بحث استطلاعي يرصد من خلاله اتجاهات الأهالي هناك، من المكوّنات القومية والدينية التي تشكل النسيج الاجتماعي هناك، وكذلك يقف عند توقعاتهم حول ذلك الاتفاق وفرص نجاح تطبيقه في المنطقة، وذلك لاختبار مفاعيل توقيع الاتفاق واستشراف مخرجاته من خلال رؤية الأهالي هناك، على اختلاف مشاربهم.

[2] - للاطلاع على تفاصيل الاتفاق. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/3/10/نص-الاتفاق-بين-الدولة-السورية-وقوات
[3] مؤتمر القامشلي.. ماذا بعد تراجع قسد عن تفاهماتها مع الحكومة السورية، الجزيرة نت، متاح على https://2u.pw/40sjm
[4] مراد، أحمد، عشائر الجزيرة السورية تحسم موقفها.. مع الحكومة ضد «قسد»، المدن، متاح على https://2u.pw/h56C3

منهجية استطلاع الرأي

اتبع التقرير تقاليد منهجية قياس الرأي العام، ضمن غطاء منهجي عام، هو "المنهج الوصفي التحليلي". وقد هدف الاستطلاع إلى رصد توجهات وتوقعات السوريين في مناطق الدراسة (دير الزور، الحسكة، الرقة)، على اختلاف مكوّناتهم، حول الاتفاق الذي جرى توقيع بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية

وقد تم تصميم استبيان تضمن المتغيرات المستقلة التي تعبر عن الخصائص العامة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي)، ومتغيرات تتعلق بمكوّنات المناطق الثلاث التي تم فيها إجراء الاستطلاع (القومية، الديانة). إضافة إلى أسئلة الاستطلاع المتعلقة بموضوع اتفاق شرق الفرات.

وأجرى فريق المركز 3 جلسات مركزة مع ناشطين وفاعلين محليين من المحافظات الثلاث، بمعدل جلسة لكل محافظة، للاطلاع على الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بالاتفاق، ونتيجة لتلك الجلسات خرج فريق المركز السوري لدراسات الرأي العام "مدى" باستمارة تتألف من محورين أساسيين، الأول يتعلق بالموقف من اتفاق شرق الفرات، والثاني يتناول آراء ومواقف سكان المنطقة من فيما يخص الوضع السياسي

جمع البيانات وفريق البحث الميداني

بلغت عينة الاستطلاع (1200) مفردة بحثية من المستجيبات والمستجيبين من السوريين، توزعت على المحافظات الثلاث للاستطلاع (400 مفردة لكل محافظة). وبلغ عدد فريق جامعي (30)، موزعين بالتساوي (10) على كل محافظة، منهم 16 من الإناث و14 من الذكور. وجُمعت البيانات للمقيمين فقط في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور

وتكون فريق جمع البيانات من مجموعة من حملة الإجازات الجامعية وطلاب الجامعات وناشطي المجتمع المدني. ممن لديهم خبرة في إجراء المقابلات وجمع البيانات، ولديهم صلات قوية ومعرفة وعلاقات داخل مجتمعاتهم المحلية. وقام بجمع البيانات في محافظة دير الزور مجموعة من الناشطين وفريق من جمعية حقوق للعدالة والتنمية في المدينة

تم جمع البيانات خلال الفترة بين 28/4 و2/5/2025

بلغت عينة الاستطلاع 1200 من الإناث والذكور في محافظات دير الزور والحسكة والرقة

تنوعت العيّنة من حيث القومية (عرب وكرد) والديانة (مسلمون ومسيحيون)

أولا- الخصائص العامة للعينة

1. الجنس

توزعت عينة الدراسة حسب متغير الجنس إلى 51.92% للذكور مقابل 48.08% للإناث. وقد حرص فريق الاستطلاع على التمثيل المتوازن للعينة من حيث متغير الجنس، لتحقيق التوازن الجندري. وسعى الفريق لتحقيق ذلك عبر عملية توزيع العينة لتحقيق الحد الممكن في التمثيل المذكور

شكل رقم (1) توزع العينة حسب متغير الجنس

2. العمر

كانت الشريحة العمرية 18-37 هي الأعلى نسبة في العينة 59.83%، والأقل هي شريحة 58 فأكثر 6.08%.

شكل رقم (2) توزع العينة حسب متغير العمر

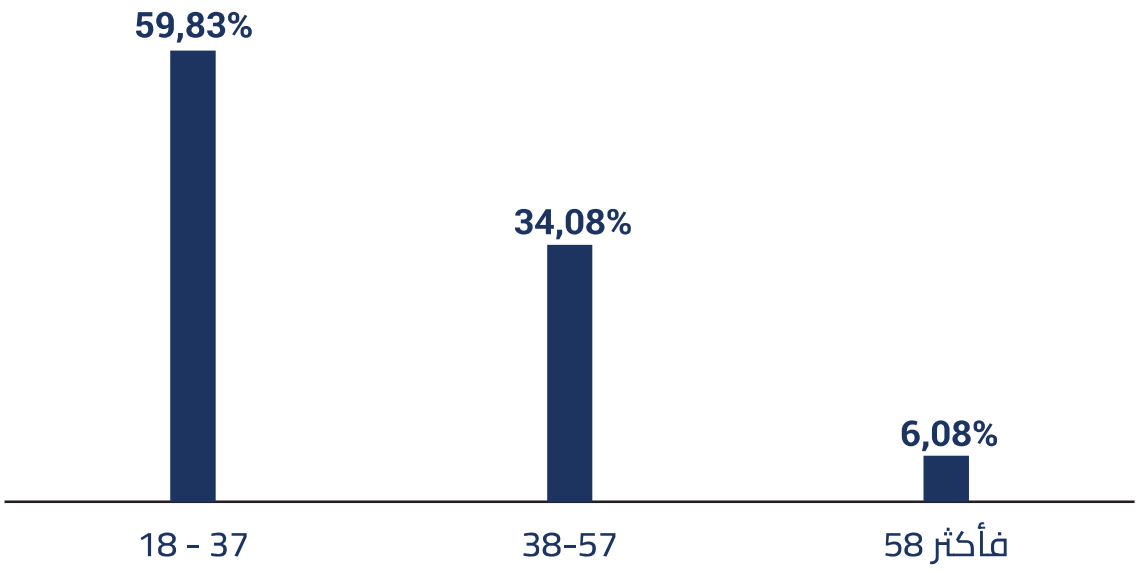

3. المستوى التعليمي

شكل رقم (3) توزع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

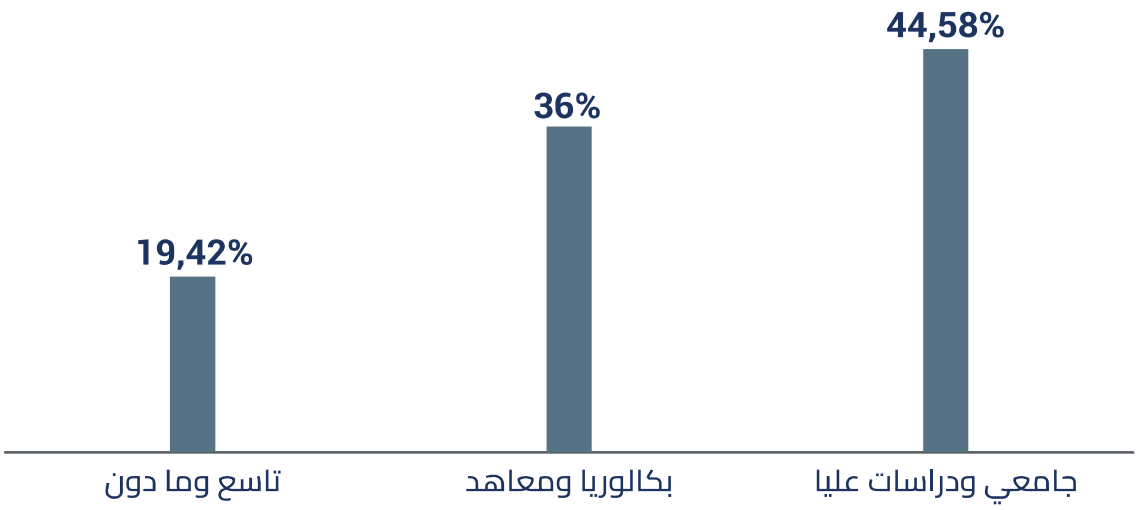

كانت نسبة التعليم الجامعي وما فوق هي الأعلى في العينة 44.58%، والتاسع وما دون هي الأدنى بنسبة 19.42%

4. القومية

شكل رقم (4) توزع العينة حسب متغير القومية

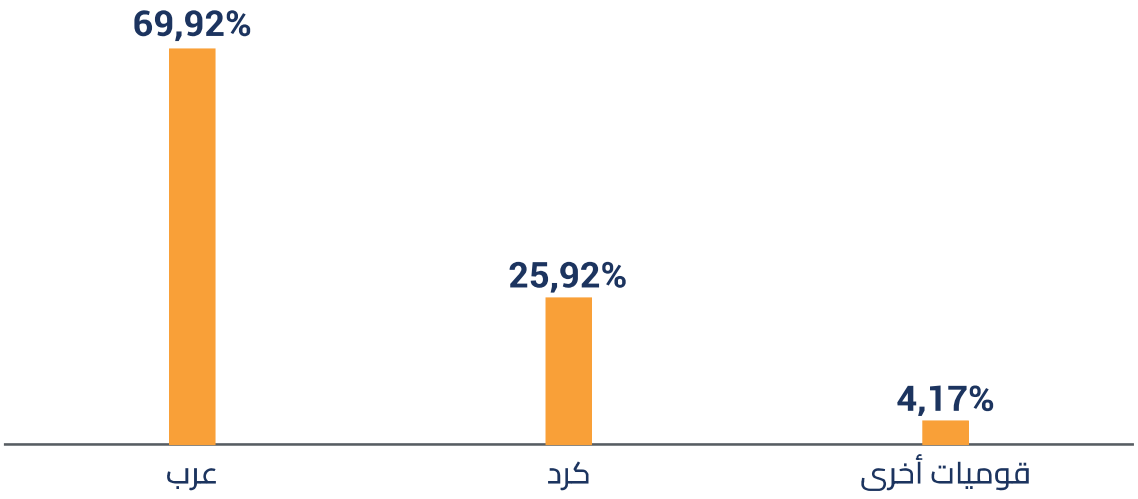

توزعت العينة حسب متغير القومية بنسبة 69.92% للعرب، و25.92% للكرد، و4.17% لباقي القوميات. وقد ضمّت القوميات "سريان، آشور، أرمن". وتم جمع القوميات في خانة "قوميات أخرى" بسبب العدد القليل لمفردات العينة من هذه القوميات، ما يجعلها لا تعطي دلالة إحصائية في التحليل.

ويجب التنويه أن نسبة هذه القوميات سوف تكون ضمن متغير الديانة "المسيحيون".

5. الديانة والطائفة

شكل رقم (5) توزع العينة حسب متغير الديانة والطائفة

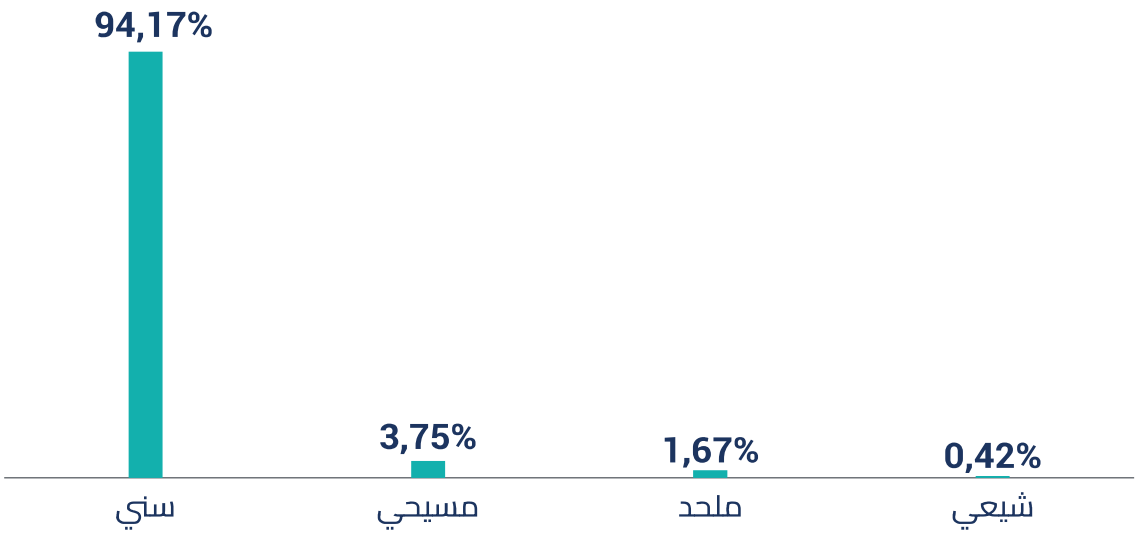

توزعت عينة الاستطلاع، وفق متغير الديانة والطائفة، من المسلمين السّنة 94.17%، مقابل 3.75 للمسيحيين، و0.42 للطائفة الشيعية، و1.67 للملحدين. وبسبب من العدد المنخفض من عدد الشيعة والملحدين في العينة، فإن نسبتهم لن تعطي وزناً إحصائياً يمكن التحليل وفقه. لذلك سوف يتم إهمال متغير الشيعة والملحدين من المقاربات التحليلية

6. الجهات المسيطرة

شكل رقم (6) توزع العينة حسب الجهات المسيطرة في المنطقة

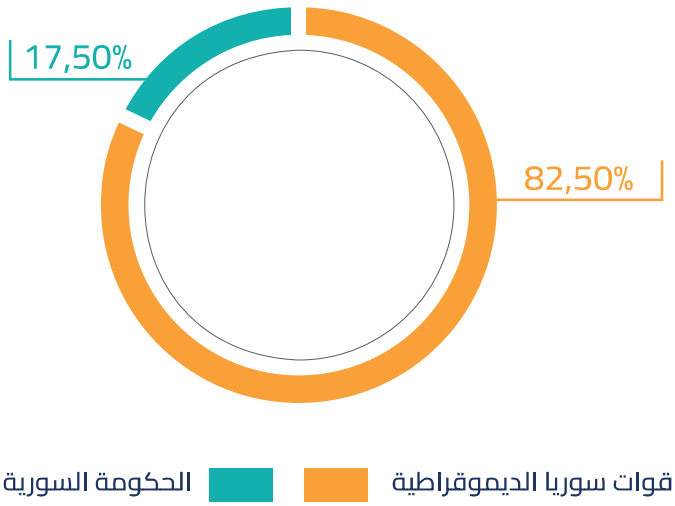

توزعت العينة، حسب جهات السيطرة على مناطقها، إلى نسبة كبيرة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية 82.50%، مقابل 17.50% تابعة لسيطرة الحكومة السورية، أغلبها بنسبة 95.42% في محافظة دير الزور.

ثانياً- اهتمام بمضمون الاتفاق .. وتأييد كبير له

أفاد 73.3% من العينة بمعرفتهم بمضمون "اتفاق شرق الفرات"، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً لاهتمام الأهالي في المناطق المعنية بالقضايا السياسية التي تؤثر على حياتهم اليومية، لاسيما وأن المناطق هناك لم تختبر بعد مرحلة ما بعد سقوط النظام بسبب عدم التوصل إلى حلول نهائية وسيطرة الحكومة الجديدة عليها لأسباب تتعلق بالتنسيق بين القوى المسيطرة والنظام الجديد

شكل رقم (7) يبين تصورات العينة لمعرفة وتأييد الاتفاق

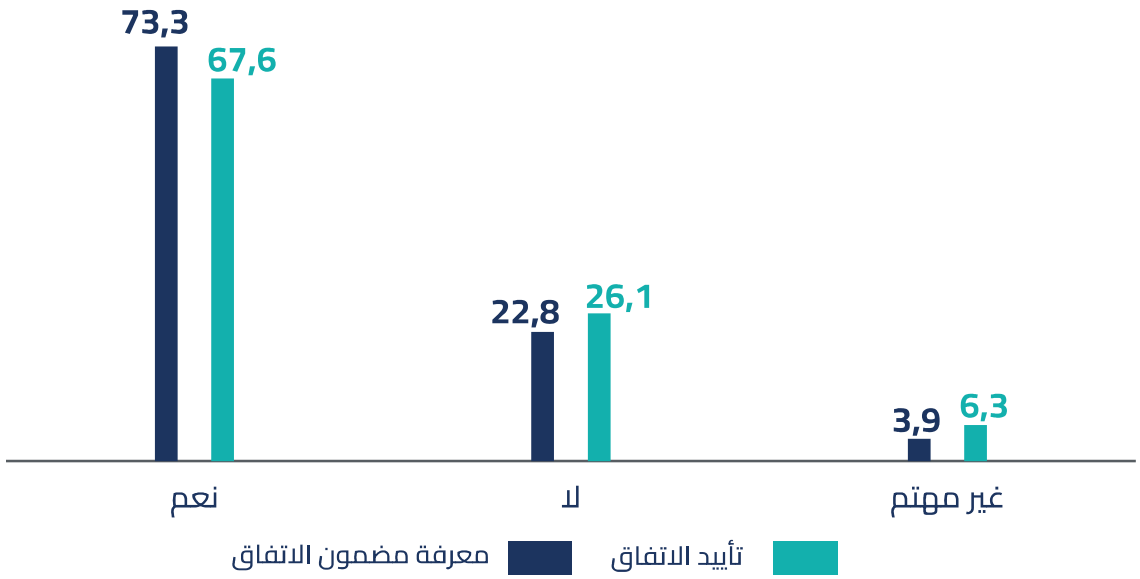

وأيّد الاتفاق 67.6% من عيّنة الاستطلاع، وهو ما يعكس رغبة الأهالي بالاستقرار وتجاوز الخلافات السياسية بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية الجديدة، التي تفاقمت تزامناً مع سقوط النظام السابق. وهو الأمر الذي سوف ينعكس على وجود مناخ من الهدوء والسلم في حياة الأهالي من المكونات المختلفة في تلك المناطق

شكل رقم (8) معرفة وتأييد الاتفاق وفق متغير القومية

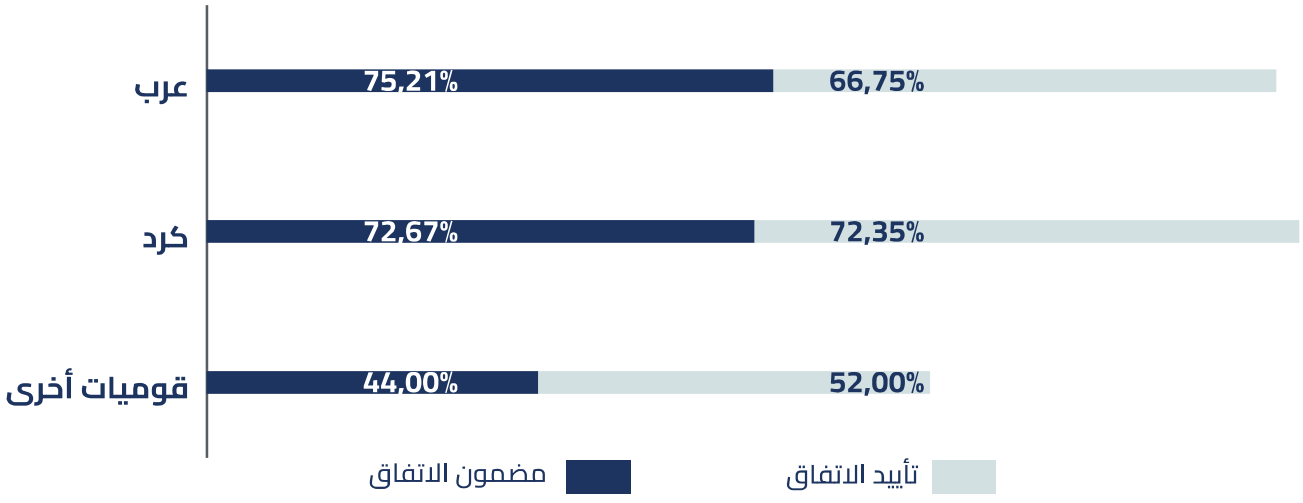

وبالعلاقة مع متغير القومية، فقد بيّنت النتائج وجود تقارب كبير بين المكونين الرئيسيين في تلك المناطق، العرب والكرد. وهو ما يعطي مؤشراً على اهتمام المكوّنين الرئيسيين بالواقع السياسي الذي فرضته ظروف المناطق هناك بعد سقوط النظام السوري، وأيضا الرغبة بالانتقال إلى مرحلة جديدة من مرحلة ما بعد النظام، التي لم تعشها تلك المناطق كما بقية المناطق الأخرى في سوريا.

وكانت النسب الأقل في معرفة مضمون الاتفاق وتأييده هي لدى "القوميات الأخرى"، وهو ما قد يعود إلى تدني نسبة الضرر التي تعرضت لها تلك القوميات في خضم الصراعات التي عايشتها تلك المناطق، أو بسبب من التوجس الذي يحكم الأقليات في كل منطقة من تغيرات الواقع السياسي في المراحل الانتقالية بشكل خاص

شكل رقم (9) معرفة وتأييد الاتفاق وفق الديانة

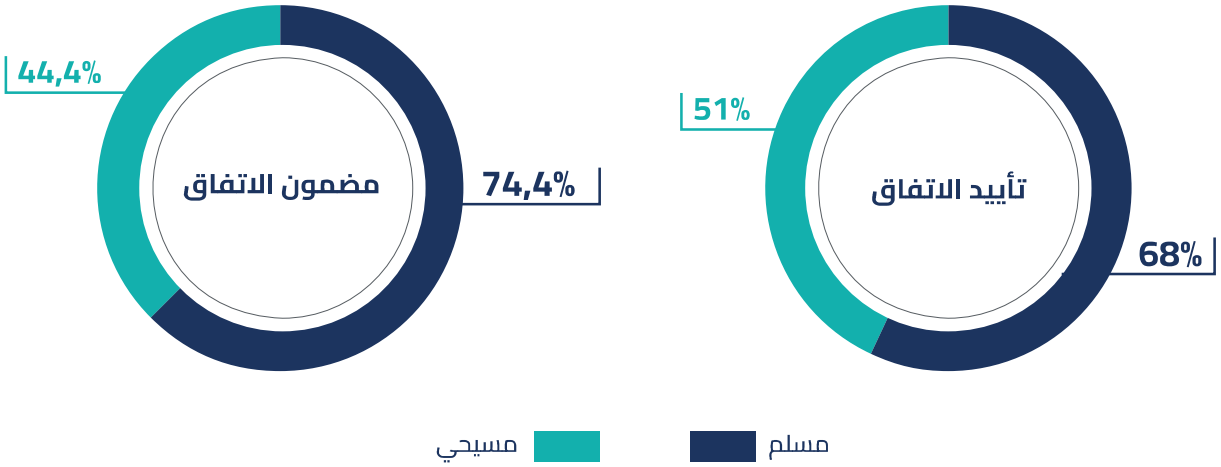

ووفق متغير الديانة، فقد كان المسلمون أكثر معرفة بمضمون الاتفاق من المسيحيين، وهو ما انطبق أيضا على ارتفاع نسبة تأييدهم للاتفاق. وبالربط بين متغيري القومية والدين، يجب التنويه إلى توافق المتغيرين، إذ أن المسلمين هم من القوميتين العربية والكردية، اللتين بدا واضحا تأييدهما للاتفاق

شكل رقم (10) معرفة وتأييد الاتفاق حسب المحافظات

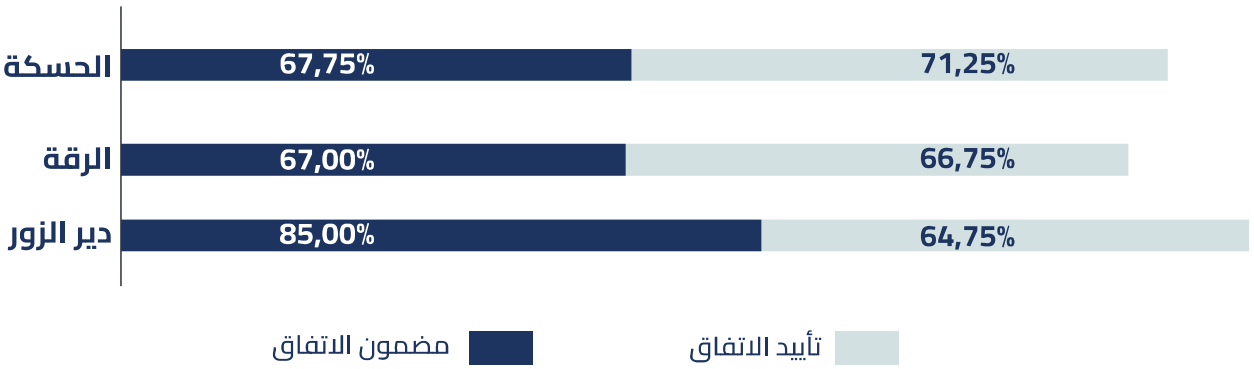

وبالعلاقة مع متغير مناطق الدراسة، فقد كانت دير الزور هي الأعلى نسبة في معرفة مضمون الاتفاق 85%، مقابل الحسكة كأكثر نسبة تأييدا للاتفاق 71.25%. مع التنويه إلى النسب المرتفعة بشكل عام لمعرفة مضمون الاتفاق وتأييده في المحافظات الثلاث

عند ملاحظة علاقة المحافظة مع جهات السيطرة، يتكشف لدينا الاتجاه بشكل أكثر وضوحا. إذ توزعت العينة في مدينة دير الزور في جهات السيطرة إلى قسمين متساويين بين الحكومة السورية وقوات قسد، كما أن نسبة 95.42% من العينّة الكلية التي تقع تحت سيطرة الحكومة السورية موجودة في دير الزور، وهو ما يؤثر بالضرورة في تفسير الاتجاهات حول محاور الاستطلاع

شكل رقم (11) حجم العينة في مناطق السيطرة في كل محافظة

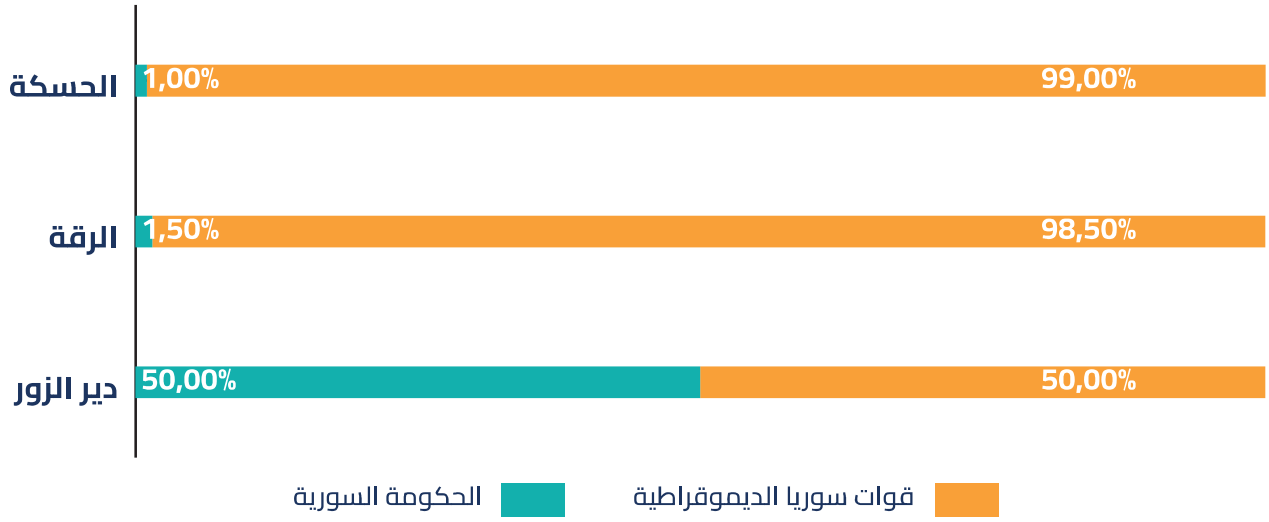

وعطفا على الكلام السابق؛ فقد كانت عينة سيطرة الحكومة السورية أعلى نسبة من غيرها في معرفة بمضمون الاتفاق، ضمن النسب العالية للمحافظات. ولكنها كانت أقل المناطق في التأييد بنسب واضحة. وقد يعود الانخفاض في التأييد لدى عيّنة مناطق سيطرة الحكومة السورية بسبب موقفهم كعرب من قوات سوريا الديمقراطية التي تعتبر منطقتهم جزءا من مشروعها الكبير، وبالتالي النظر إلى الاتفاق على أنه تنازل من الحكومة السورية الجديدة بعد سقوط النظام عن تلك المناطق، ويصب في مصلحة وخطاب "قسد" السياسي،

شكل رقم (12) معرفة وتأييد الاتفاق حسب الجهة المسيطرة

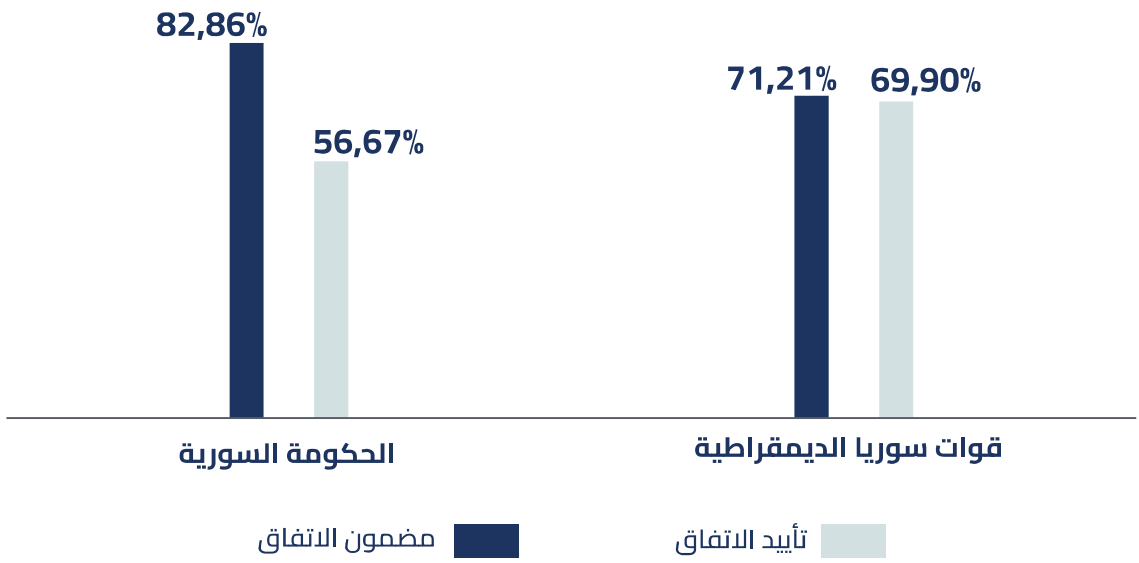

وتعكس النتائج الميدانية السابقة، وبالعلاقة مع المتغيرات المختلفة، عن رغبة كبيرة لدى أهالي المناطق ومن المكوّنات المختلفة في الانتقال إلى مرحلة جديدة من السلم والعيش المشترك متجاوزين الخلافات الإيديولوجية والسياسية والعسكرية؛ وهو ما يؤسس لبناء مستقبل جديد يتجاوز الأزمات التي عصفت بالمناطق هناك من قبل

لم نلاحظ في هذا السؤال وجود فروق إحصائية ذات دلالة حسب متغيرات: الجنس، العمر، المستوى التعليمي. لذلك لم يتم التطرق إليها. وفي كل مرة لايتم الإشارة إلى العلاقة مع أحد المتغيرات في التقرير، فإنه يعني أنه لا توجد له فروقات ذات دلالة إحصائية.

ثالثاً- خطوات إيجابية مرتبطة بتنفيذ الاتفاق

شكل رقم (13) خطوات تنفيذ الاتفاق

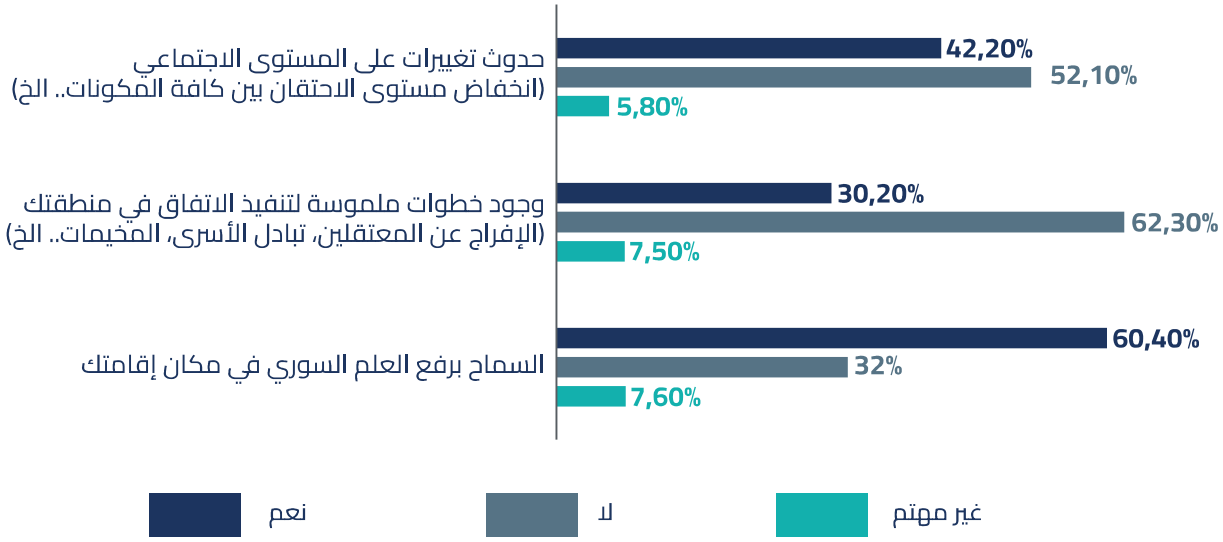

مع بدء الاتفاق، اتُخذت بعض الخطوات المتعلقة بمضمون الاتفاق ومفاعيله على المستوى السياسي والعسكري والاجتماعي. وبالرغم من المدة الزمنية القصيرة منذ توقيع الاتفاق حتى تنفيذ البحث، فقد برزت مؤشرات يمكن أن نعتبرها إيجابية. فقد بينت النتائج عن وجود خطوات ملموسة في تنفيذ الاتفاق، فقد أفادت نسبة 30.2% أن هناك خطوات تعكس النوايا الحسنة "تبادل الأسرى، الإفراج عن المعتقلين، بداية حل لمشكلة المخيمات"، وكذلك نسبة 42.2% لاحظت حدوث تغييرات على المستوى الاجتماعي فيما يتعلق بانخفاض مستوى الاحتقان بين المكونات هناك، وكذلك تم السماح برفع العلم السوري بنسبة 60.4%.

يجب التنويه إلى وجود نسب مقبولة أو متوسطة حول الخطوات التي تم اتخاذها وملاحظتها بعد توقيع الاتفاق، وتم تحليلها على أنها إيجابية، بسبب المدة القصيرة بين توقيع الاتفاق وتنفيذ الاستطلاع، وعطفا أيضا على أن تنفيذ بنود الاتفاق سوف تكون على مراحل، وذلك على الرغم من أن النسب العليا كانت سلبية في السؤالين المتعلقين بوجود خطوات ملموسة لتنفيذ الاتفاق ، و حدوث تغيرات على المستوى الاجتماعي.

شكل رقم (14) خطوات تنفيذ الاتفاق وفق متغير المحافظة

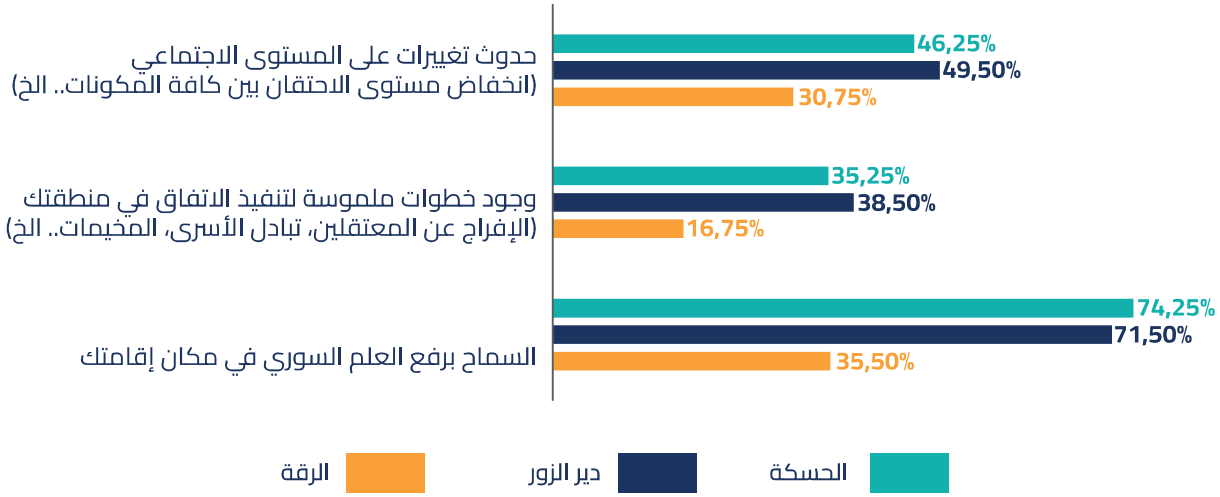

ووفق متغير المحافظة، فقد كانت عيّنة الرقة أقل نسبة في رؤية الخطوات الإيجابية المرتبطة بتنفيذ الاتفاق على المستويات المذكورة. ويعود ذلك، حسب اعتقادنا، إلى تخوفات الأهالي هناك بسبب الواقع السياسي والأمني والعسكري المتردي الذي اختبروه طوال فترة سيطرة "قسد"، والتي تميزت الكثير من الانتهاكات المختلفة على المستويات كافة. فقد عانت مدينة الرقة من انتهاكات طوال سنوات سيطرة قوات "قسد" بسبب النظر إليها كحاضن اجتماعي لتنظيم الدولة "داعش". إضافة إلى أن المدينة كانت بوابة لعبور المقاتلين لقسد إلى مناطق شمال شرق سوريا قبل الاتفاق، والانتهاكات المرافقة لوجودهم وقتها من سلب ونهب، وكذلك بعد تنفيذ الاتفاق وقدومهم بشكل خاص من منطقتي "الأشرفية والشيخ المقصود" في حلب

شكل رقم (15) خطوات تنفيذ الاتفاق وفق متغير القومية

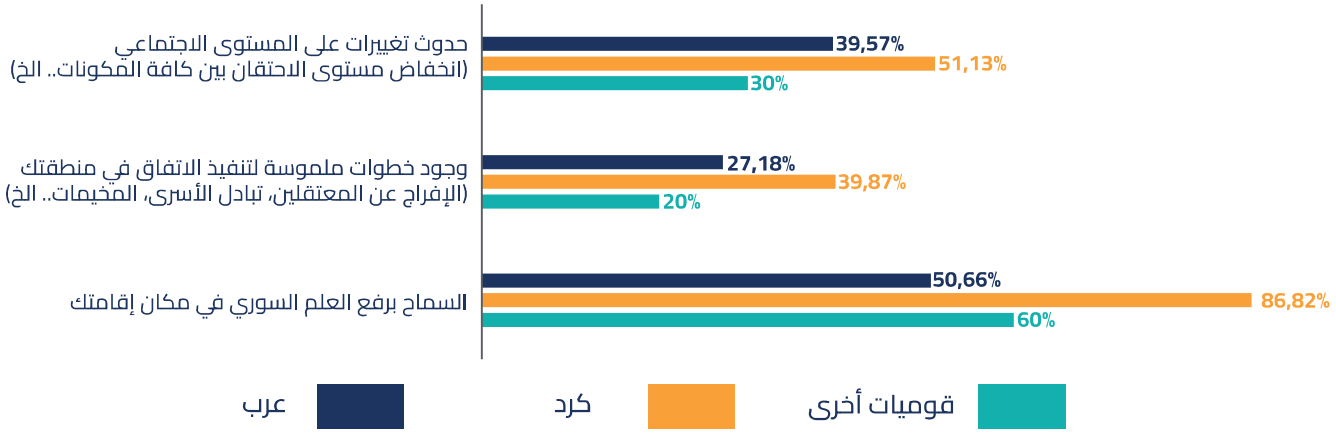

ووفق **متغير القومية**، فقد كانت العيّنة من القومية الكردية أعلى نسبة في رؤية الخطوات على أنها إيجابية أكثر من عينة العرب. وهو ما يمكن تفهمه بالنسبة للمكوّنين، إذ تعد هذه الاتفاقية فرصة أمام الكرد لبقاء المناطق هناك تحت سيطرة سلطة كردية، ويرى فيها العرب، ربما، أنها تكريس لقوة احتلت مناطقهم. وبقي رأي القوميات الأخرى أقل إيجابية، عطفا على التخوف والتوجس المعهود من قبل الأقليات بشكل عام

رابعاً- متغيرات سياسية أدت إلى الاتفاق

شكل رقم (16) الظروف السياسية وتوقيع الاتفاق

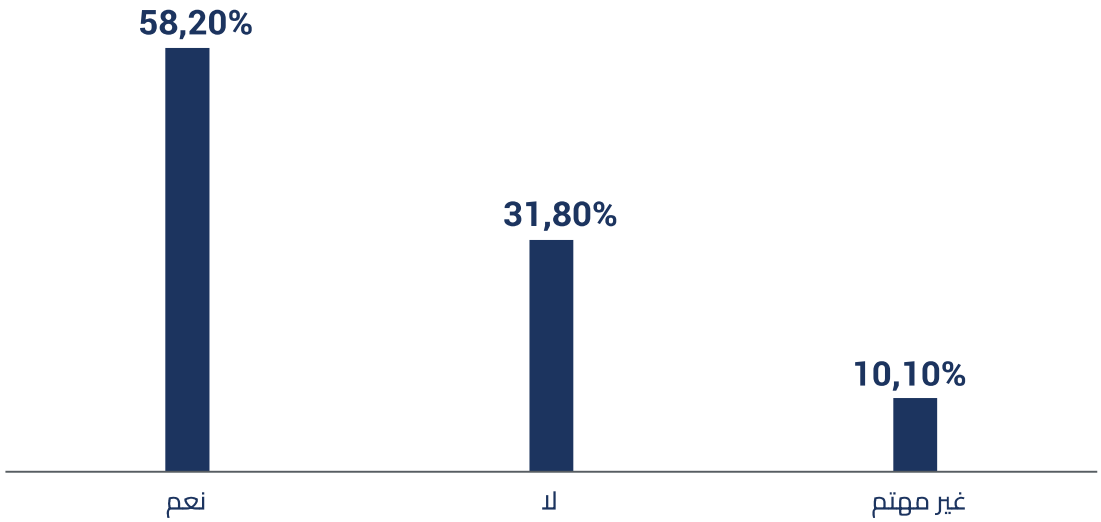

علاقة الظروف السياسية بتوقيع الاتفاق

رأت نسبة عالية من عيّنة الدراسة، أن جملة من الظروف السياسية أدت إلى قبول قوات سوريا الديمقراطية توقيع الاتفاق، ومن أهم تلك الظروف، إعلان انسحاب القوات الأمريكية من شمال شرق سوريا، وأحداث الساحل بين قوات الأمن السوري وما سُمّي بـ "فلول النظام"

شكل رقم (17) الظروف السياسية ومتغير القومية

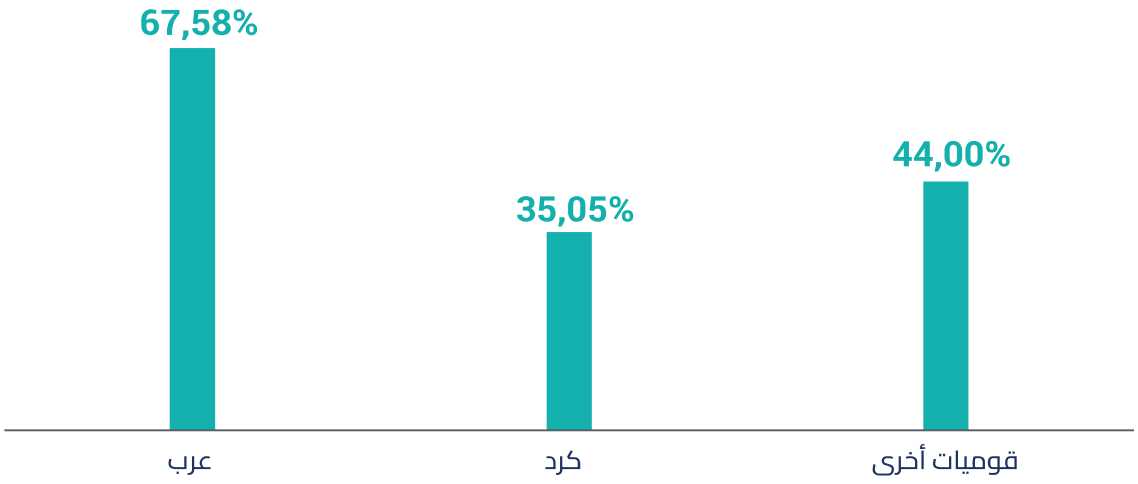

علاقة الظروف السياسية بتوقيع الاتفاق

ووفق متغير القومية، فقد كانت النسبة الأكبر في تقدير تأثير الظروف السياسية عند العرب بنسبة 67.58% مقابل 35.05% عند الأكراد

والحقيقة أن انسحاب القوات الأميركية قد لعب، على الأقل حسب التحليلات السياسية، دوراً في قبول "قسد" بالاتفاق والتوقيع عليه، وهو ما لم تنظر إليه عينة الكرد على أنه، مع بعض الأحداث الداخلية الأخرى، من المسببات الداعمة لقبول سلطات "قسد" للاتفاق. بينما كانت عينة العرب على دراية أكثر بتأثير جملة الأحداث التي أفضت إلى الاتفاق والتوقيع عليه

شكل رقم (18) الظروف السياسية ومتغير المحافظة

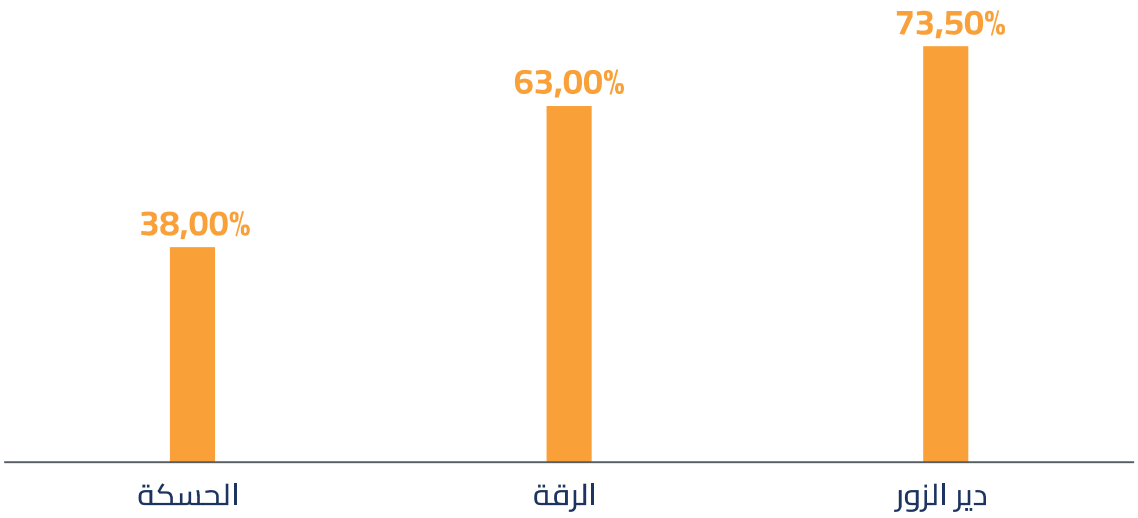

وحسب متغير المحافظة، فقد كانت النسبة الأعلى لدير الزور في تقدير الظروف السياسية المؤدية لقبول الاتفاق من قبل قوات سوريا الديمقراطية 73.5%، وأدناها في الحسكة 38%

وبالربط مع متغير الجهة المسيطرة، يتضح لنا أسباب ارتفاع تلك النسبة في دير الزور، إذ أن حجم العينة العربية في المحافظة هي الأكبر، وهو ما جعلها تحوز النسب الأعلى، عطفا على نسبة العرب الأكبر التي أيدت دور الظروف السياسية في توقيع الاتفاق. فقد كانت تقديرات العينة في مناطق سيطرة قوات الحكومة السورية للظروف السياسية أعلى منها لدى عينة سيطرة مناطق قوات سوريا الديموقراطية

شكل رقم (19) الظروف السياسية وجهات السيطرة

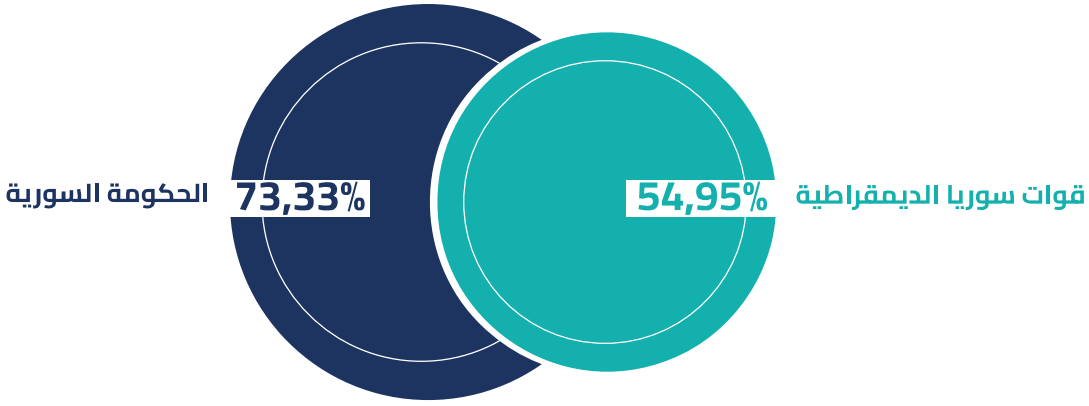

علاقة الظروف السياسية بتوقيع الاتفاق

خامساً- استمرار الهاجس الأمني

رأت نسبة كبيرة من عيّنة الدراسة أن الواقع الأمني (الاعتقالات والتدقيق الأمني وحظر التجول) بقي على حاله حتى بعد توقيع الاتفاق 48.7%. و أفادت نسبة 30.3% من العينة أن الوضع الأمني ازداد سوءاً عن مرحلة ما قبل توقيع الاتفاق، ورأت ما نسبته 13.8% أن هناك انخفاضا فيما سبق ذكره

شكل رقم (20) الواقع الأمني بعد توقيع الاتفاق

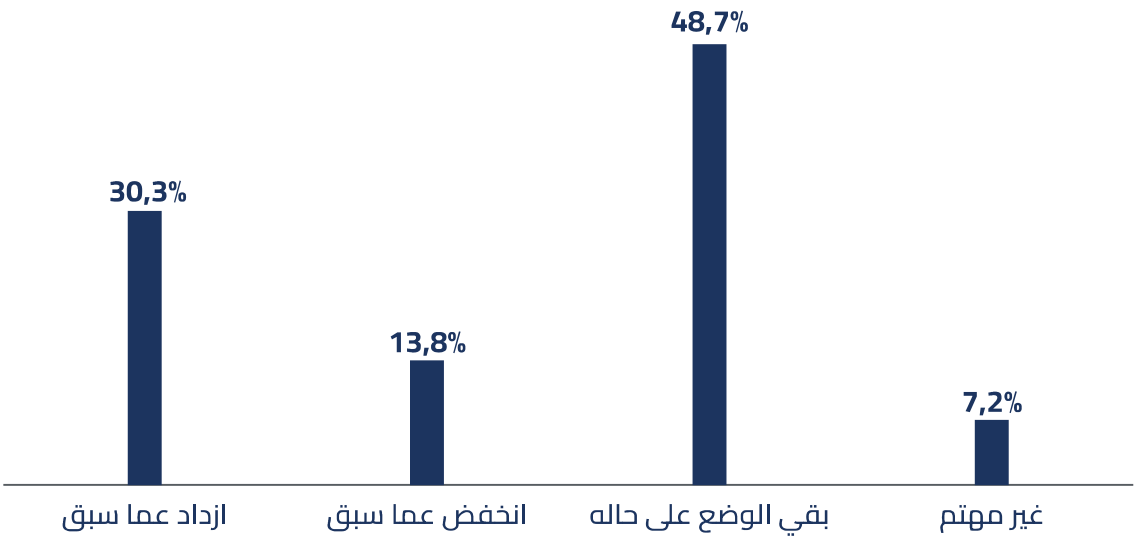

ازدياد الاعتقالات أو التدقيق الأمني أوحظر التجوال بعد الاتفاق

وتشير تلك النتائج إلى عدم اتخاذ قوات "قسد" إجراءات واضحة فيما يتعلق بسلوك الأجهزة الأمنية التابعة لها، كواحدة من خطوات تنفيذ الاتفاق وتقديم حسن النوايا. مع التنويه إلى اختبار الأشخاص بشكل فردي في التعرّض لتلك المواقف والسلوكيات من قبل السلطة القائمة، أو رؤية الواقع الأمني في كل منطقة بشكل منفصل، حسب التجربة الشخصية

شكل رقم (21) الواقع الأمني بعد توقيع الاتفاق ومتغير المحافظة

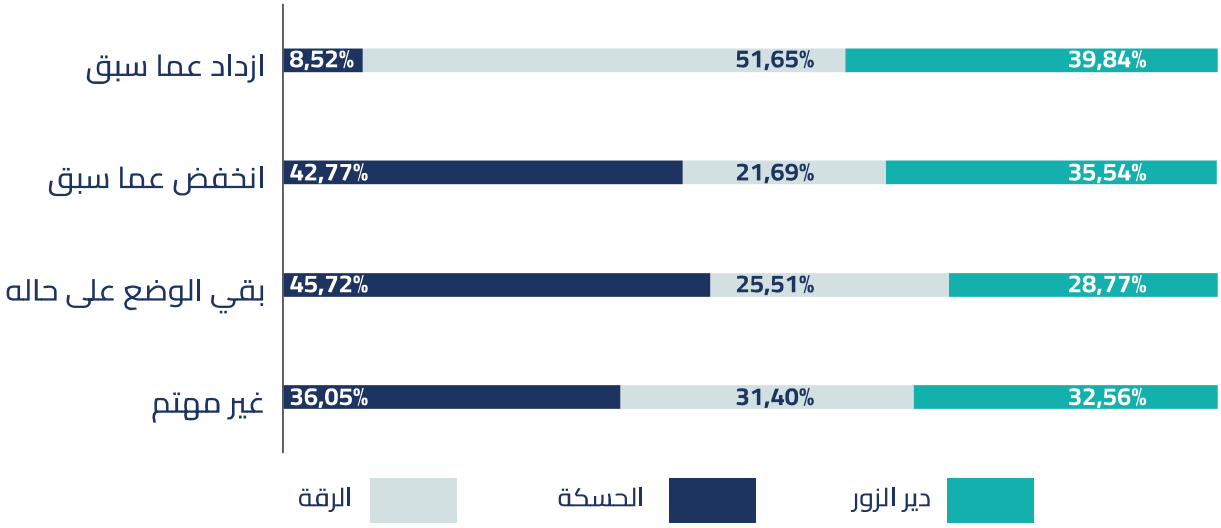

ووفق متغير المحافظات، رأت عينة الرقة أن الوضع ازداد سوءاً عما سبق كأعلى نسبة 51.65%، مقابل عيّنة الحسكة التي أفادت بانخفاض تلك الممارسات 42.77%، بينما أفادت عيّنة دير الزور بأن الوضع الأمني متأرجح بين البقاء والازدياد والنقصان

وقد يعود ذلك إلى اختلاف نمط الواقع الأمني في كل محافظة، أو الأحداث التي رافقت مرحلة سقوط النظام وما بعده، والتعامل الأمني معها من قبل قوات "قسد". ففي منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر 2024، قُتل شخصان وأصيب آخرون جراء إطلاق عناصر "قسد" النار على متظاهرين في مدينة الرقة، وذلك بعد خروج مظاهرات حاشدة المدينة للمطالبة بخروج قوات سوريا الديمقراطية من المحافظة[5]

وإذا ما ربطنا متغير المحافظة مع جهة السيطرة، عطفا على خصوصية محافظة دير الزور من حيث عينة سيطرة الحكومة السورية فيها؛ فقد قدّرت عيّنة المنطقة التابعة لقوات سوريا الديمقراطية بقاء وتزايد سوء الوضع الأمني في مرحلة ما بعد الاتفاق

[5]- https://www.aljazeera.net/news/2024/12/13/قائد-قسد-يعلق-على-مظاهرات-الرقة-وبعد

شكل رقم (22) الواقع الأمني بعد توقيع الاتفاق ومتغير جهة السيطرة

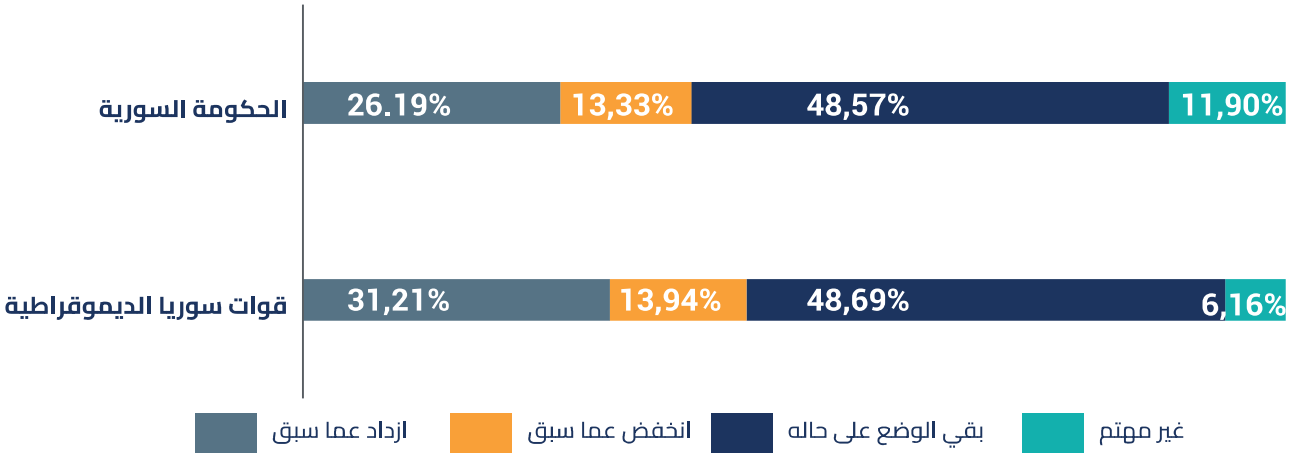

وفي الأحوال كافة، فإن هناك اتجاهاً عاماً لدى العينة في المحافظات الثلاث أنه لا يوجد خطوات ملموسة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية؛ التي تحتاج ، باعتقادنا، إلى وقت لصدور تعليمات جديدة استناداً إلى ملاحظة تنفيذ الاتفاق بين الطرفين

شكل رقم (23) الواقع الأمني بعد توقيع الاتفاق ومتغير القومية

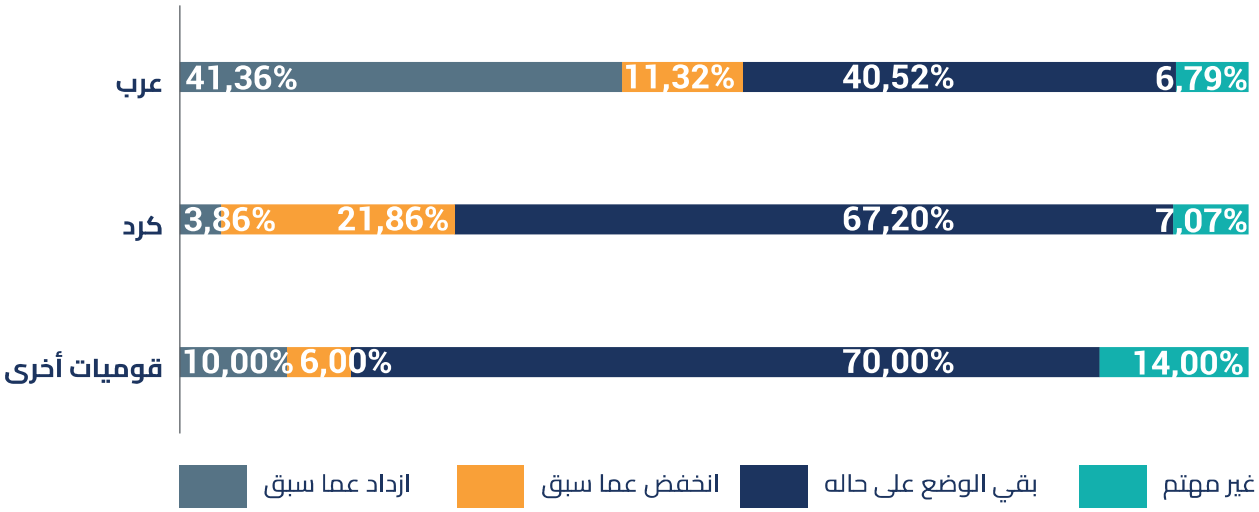

وبالعلاقة مع متغير القومية، فقد كان العرب في العيّنة أكثر نسبة في ملاحظة ازدياد السلوكيات الأمنية السابقة، مقابل الكرد في العيّنة الذين رأوا أن هناك انخفاضاً أو بقاء الوضع على حاله كما سبق، وأفادت "القوميات الأخرى" بأن الوضع بقي على حاله

ويعود هذا، في الغالب، إلى شعور العرب بالتمييز والانتهاكات ضدهم مقارنة بالكرد في تلك المناطق. أما القوميات الأخرى، فعادة وبسبب صغرها ووزنها النسبي في المنطقة، فإنها أقل القوميات التي تعرضت للانتهاك، فبقيت على الحياد وسط الصراع القائم

ووفق متغير الديانة والجهة المسيطرة، فقد كان هناك توافق على رؤية أن الواقع الأمني بقي على حاله، بالنسب العليا. إضافة إلى ملاحظة العينة بأن بعض الممارسات قد ازدادت عما سبق

شكل رقم (24) الواقع الأمني بعد توقيع الاتفاق ومتغير الديانة

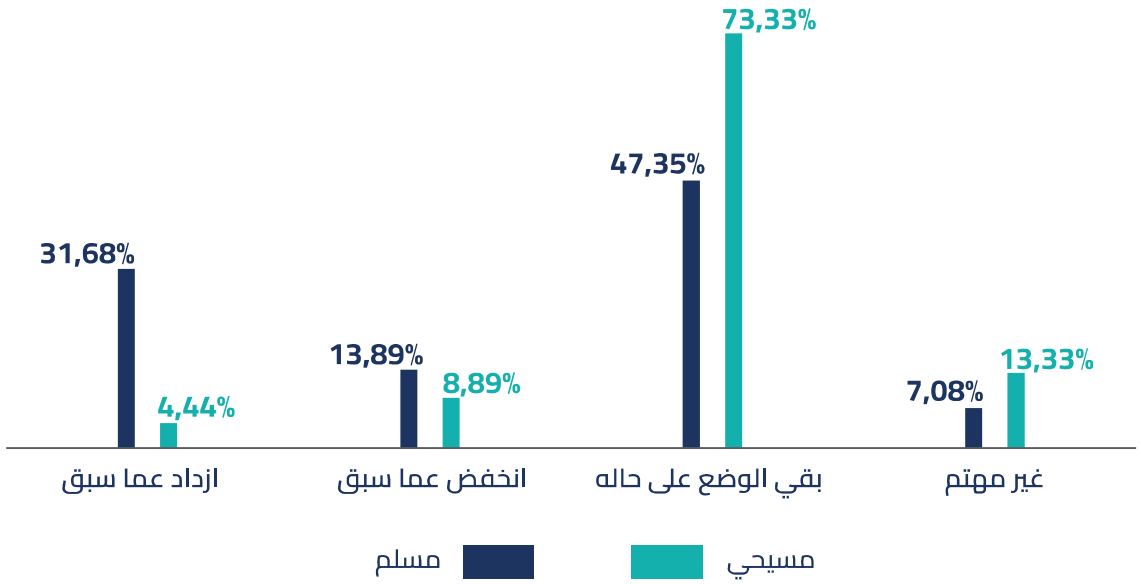

وبالعلاقة مع متغير الديانة، فقد رأى المسيحيون في العينة أن الوضع بقي على حاله على المستوى الأمني، مقابل العينة من المسلمين الذين رأوا زيادة في سوء الوضع عما سبق. وهو يعود، بتصورنا، إلى عدم تعرض المسيحيين إلى الانتهاكات الأمنية فترة سيطرة "قسد" على المناطق هناك، وكسب ودهم، كما عادة السلطات في تعاملها مع الأقليات الصغيرة، على عكس المكونين العربي والكردي اللذين يشكلان الكتلة السكانية الأكبر هناك

سادساً- توقعات إيجابية لحقوق السكان والمهجّرين

شكل رقم (25) التوقعات حول السكان والمهجّرين

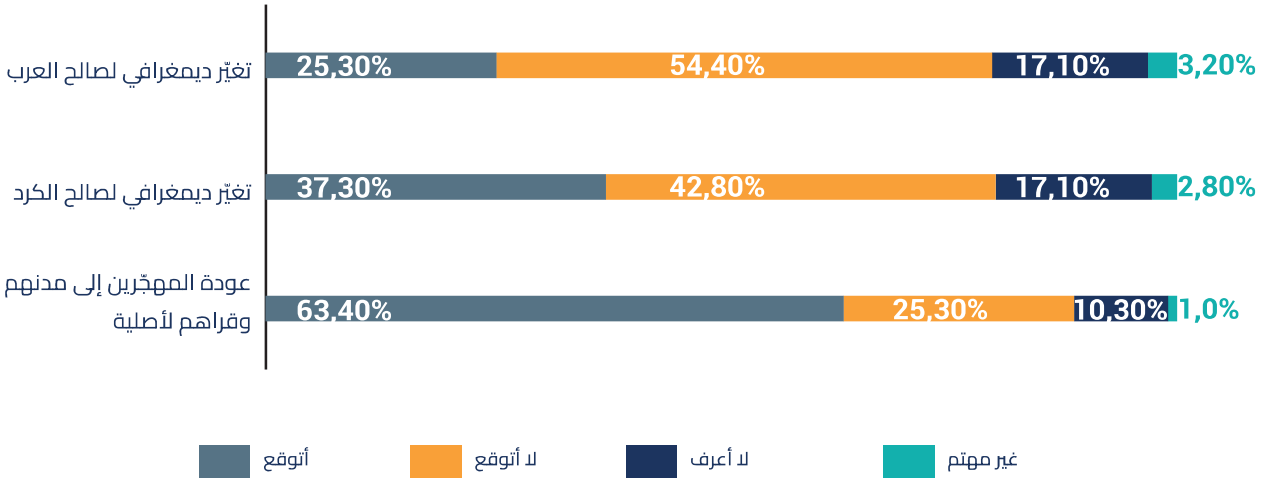

بيّنت النتائج الميدانية، عن توقعات إيجابية فيما يتعلق بضمان حقوق المهجّرين في العودة إلى مدنهم وقراهم، وعدم وجود تغيير ديمغرافي على حساب أحد المكوّنات في المنطقة

وبالعلاقة مع متغير المحافظة، فقد كان هناك اتفاق على حقوق المهجّرين بنسب عالية، مقابل توقعات بتغييرات ديمغرافية لصالح أحد المكوّنات، وكانت النسب الأعلى هي التوقع بالتغيير لصالح المكوّن الكردي، وربما يكون السبب في ذلك حجم عينة العرب مقارنة بالكرد

شكل رقم (26) التوقعات حول السكان والمهجّرين ومتغير المحافظة

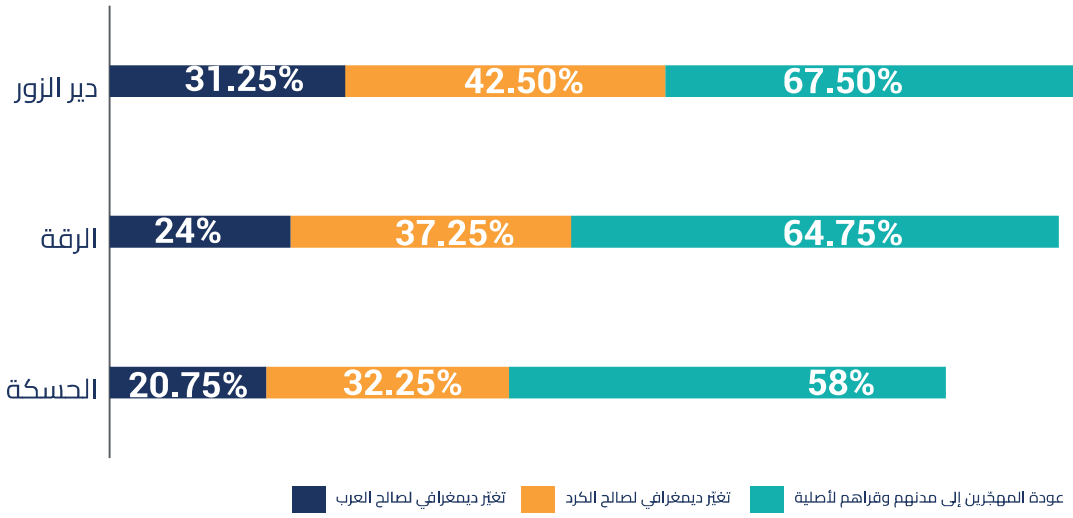

أما وفق متغير القومية، فقد كان هناك توافق بنسب عالية حول التوقعات بحقوق المهجّرين. ووضح التباين في توقع التغيير الديمغرافي حسب كل قومية، مع ارتفاع أكبر بتوقع وجود تغيير ديمغرافي لصالح الكرد حسب رؤية القوميات الموجودة في عيّنة البحث

شكل رقم (27) التوقعات حول السكان والمهجّرين ومتغير القومية

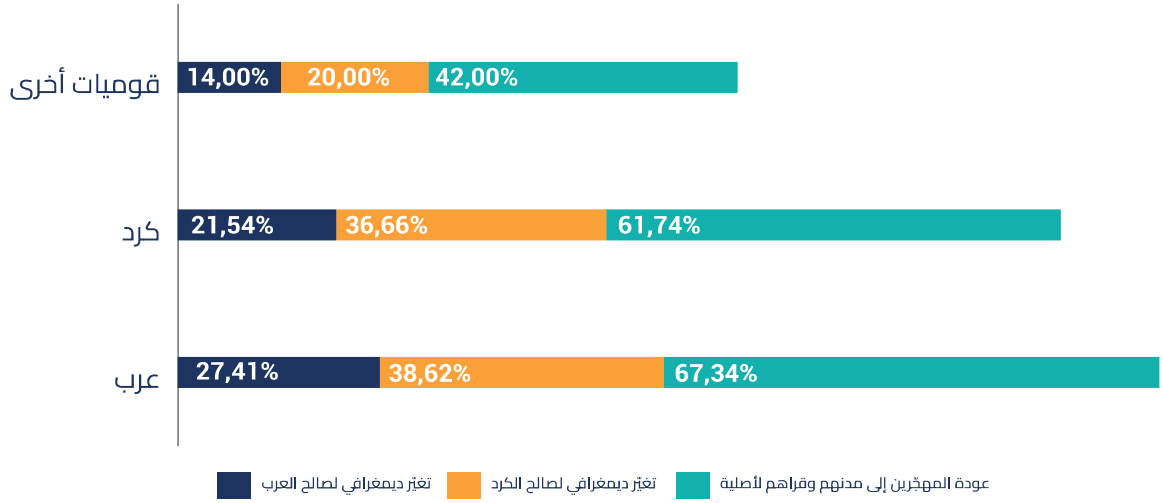

سابعاً- توقعات إيجابية نحو الحقوق السياسية والثقافية والإدارية

بيّنت النتائج الميدانية عن توقعات إيجابيةً بأن الاتفاق سيضمن المشاركة السياسية لكافة المكونات في مناطق شرق الفرات، وسيحفظ الحقوق الثقافية للمكونات في مناطق الجزيرة: "العادات والتقاليد واللغة، إلخ". وكذلك وجود تغيّرات على المستوى الإداري: "إعادة هيكلة المؤسسات، الموظفين، عمل المحاكم، إلخ"

شكل رقم (28) التوقعات الإيجابية حول الحقوق السياسية والثقافة والإدارية

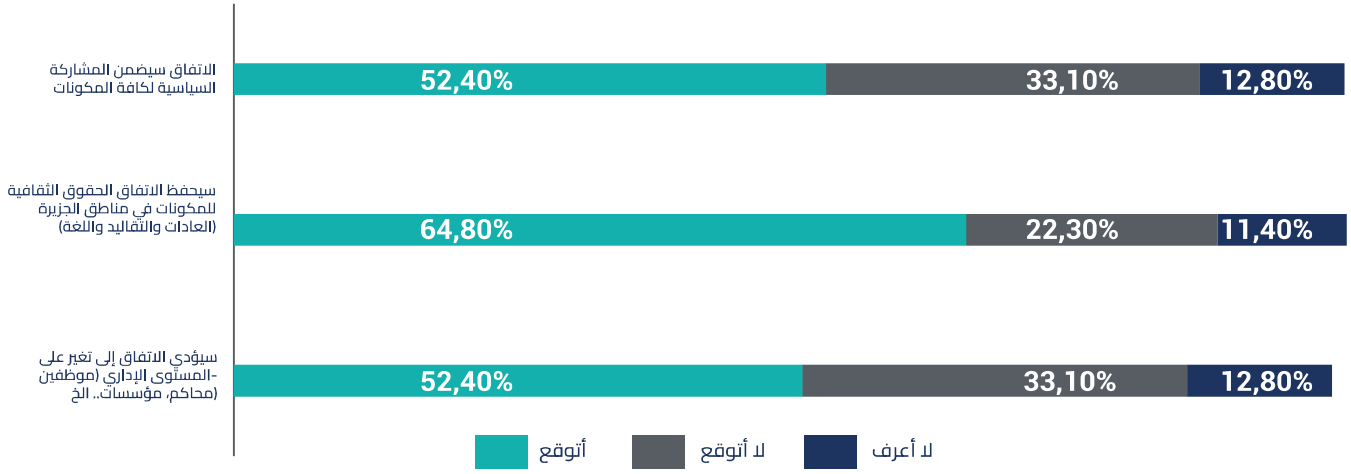

وبالعلاقة مع متغير القومية، فقد تباينت التوقعات في كل بند. فقد كانت توقعات العرب أعلى مقابل انخفاض التوقعات عن الكرد والقوميات الأخرى، مع تشابه لدى العرب والقوميات الأخرى في توقعات الحقوق الثقافية. مع التنويه إلى أن نسب التوقعات بشكل عام لم تكن عالية جداً، باستثناء الحقوق الثقافية

وقد يعود ذلك التباين، وفق اعتقادنا، إلى التخوفات من عدم استقرار المنطقة واستمرار الاتفاق، لاسيما وأنه لم تمر مدة زمينة طويلة على توقيعه. فقد عانت تلك المناطق من تناوب سلطات السيطرة عليها، ومناخ عدم الاستقرار السياسي والعسكري والأمني

شكل رقم (29) التوقعات حول الحقوق السياسية والثقافية والإدارية وفق متغير القومية

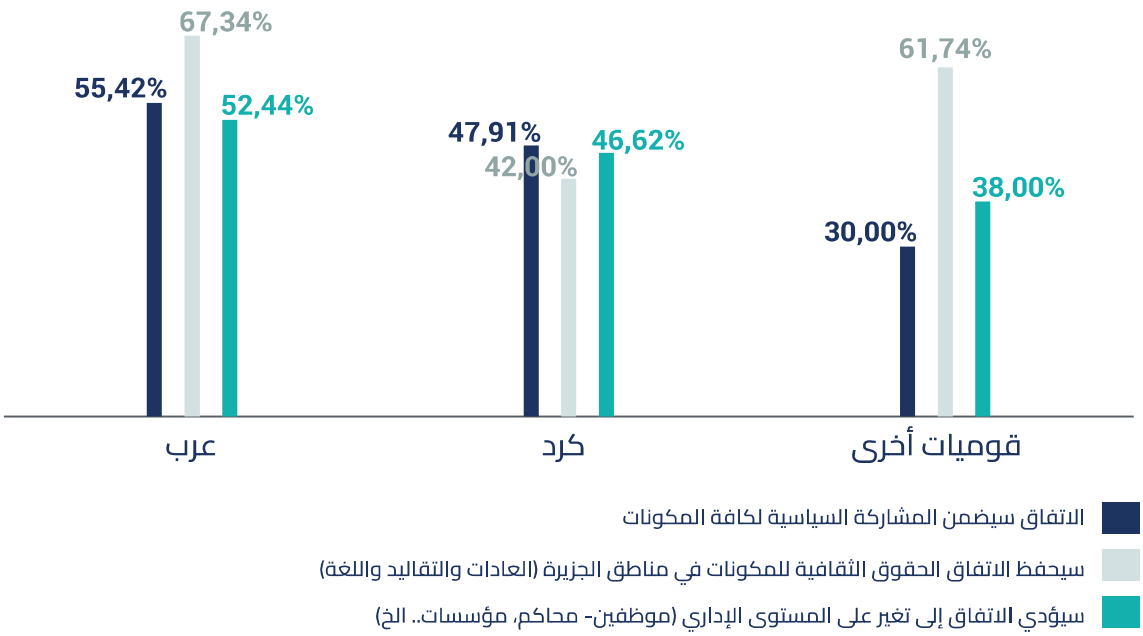

ووفق متغير الديانة، فقد كانت توقعات المسلمين أعلى من المسيحيين والملحدين فيما يتعلق بالحقوق المذكورة

شكل رقم (30) التوقعات حول الحقوق السياسية والثقافة والإدارية وفق متغير الديانة

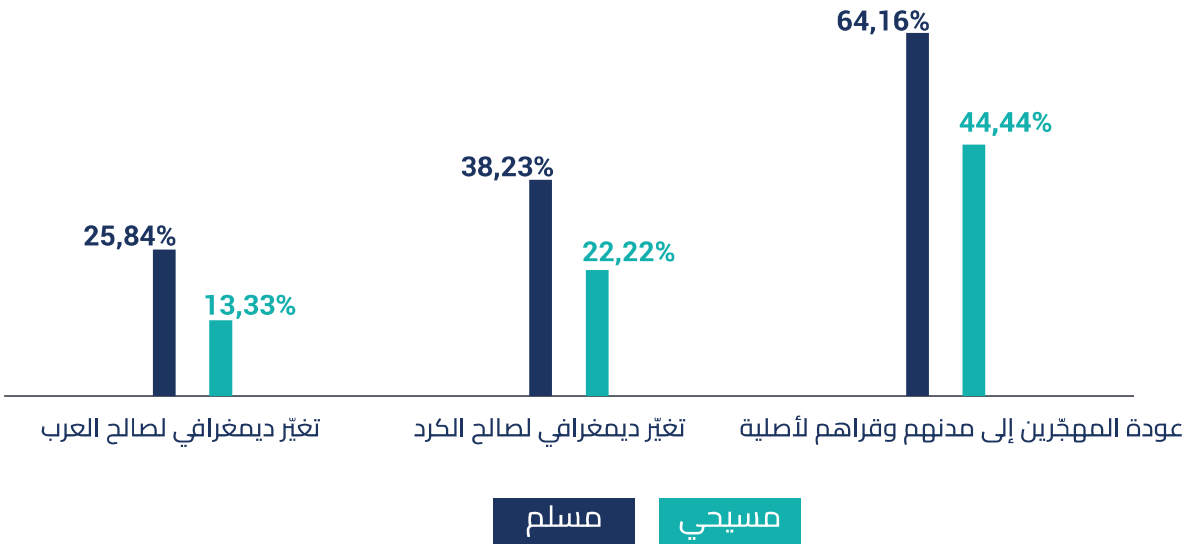

ووفق متغير الديانة، كانت التوقعات الإيجابية للمسلمين في العيّنة أعلى بنسب واضحة عن المسيحيين في العينة

ثامناً- تفاؤل بحل القضايا السيادية والعسكرية

بيّنت النتائج الميدانية، عن توقعات إيجابية حول المشكلات السيادية والعسكرية الداخلية والخارجية (توحيد سوريا، وقف الاقتتال، وقف الهجمات التركية على المناطق، بقاء مناطق السيطرة على حالها)؛ ما عكس رغبة وتفاؤل العيّنة باستقرار المنطقة وتجاوز سنوات الصراع العسكري والاحتقان الاجتماعي

وكانت النسب الأعلى في التوقع هي في وقف العمليات العسكرية بين قسد والجيش الوطني، ووقف الهجمات التركية على مناطق شمال شرق سوريا

شكل رقم (31) توقعات القضايا السيادية والعسكرية

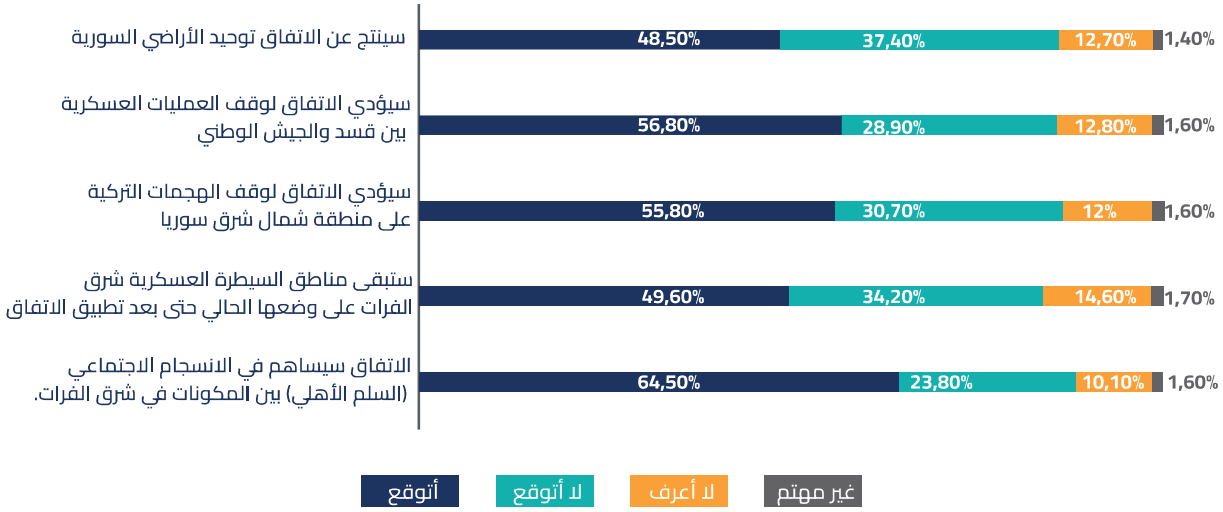

وبالعلاقة مع **متغير المحافظة**، فقد وجدت بعض الفروق القليلة بين المحافظات حسب كل سؤال. ويعود ذلك، باعتقادنا، إلى خبرات كل محافظة مع الأحداث والتغيرات السياسية والعسكرية على مر السنوات السابقة. ويضاف إلى ذلك، المكوّنات القومية التي تتشكل منها المحافظات الثلاث وجهات السيطرة عليها، لاسيما مدينة دير الزور التي تسيطر على نصف العينة فيها قوات الحكومة السورية، ومكوّنها الكبير من العرب.

شكل رقم (32) توقعات القضايا السيادية والعسكرية وفق متغير المحافظة

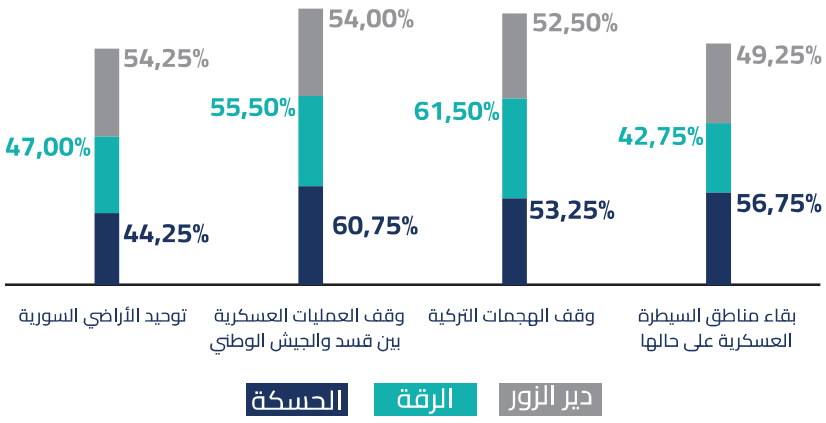

واختلفت الآراء وفق متغير القومية، إذ يتضح من التباينات من في التوقعات حول البنود المختلفة، عن تفاؤل وهواجس كل قومية فيما يتعلق بالمستقبل القريب للمنطقة.

شكل رقم (33) توقعات القضايا السيادية والعسكرية وفق متغير القومية

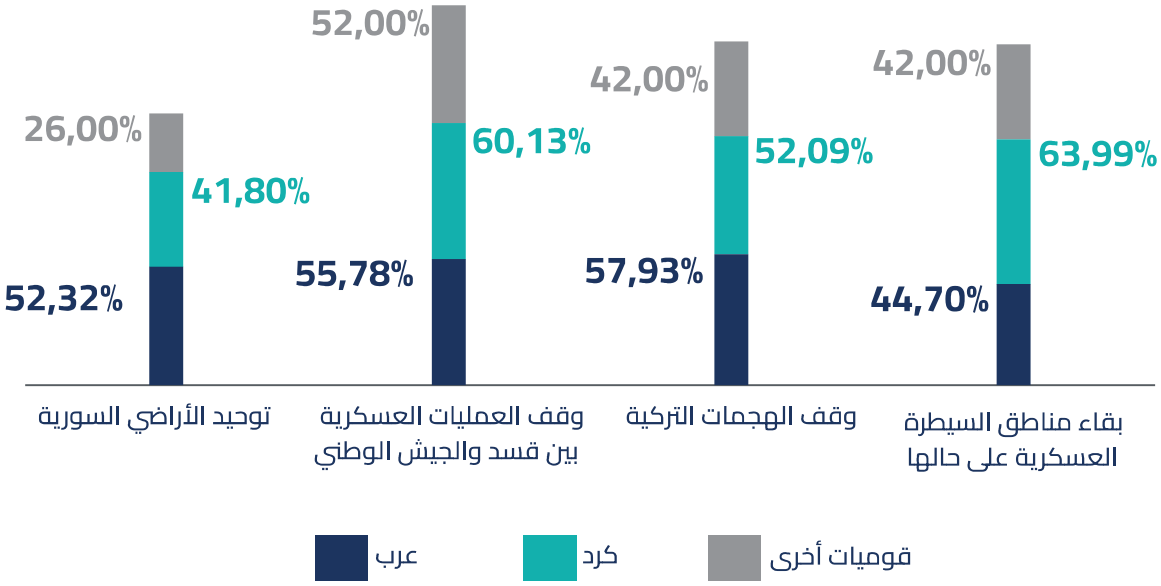

وبقي المسيحيون أقل توقعات إيجابية حول البنود المذكورة من المسلمين، وقد يعود ذلك إلى التخوف الزائد لدى الأقليات بشكل عام.

شكل رقم (34) توقعات القضايا السيادية والعسكرية وفق متغير الديانة

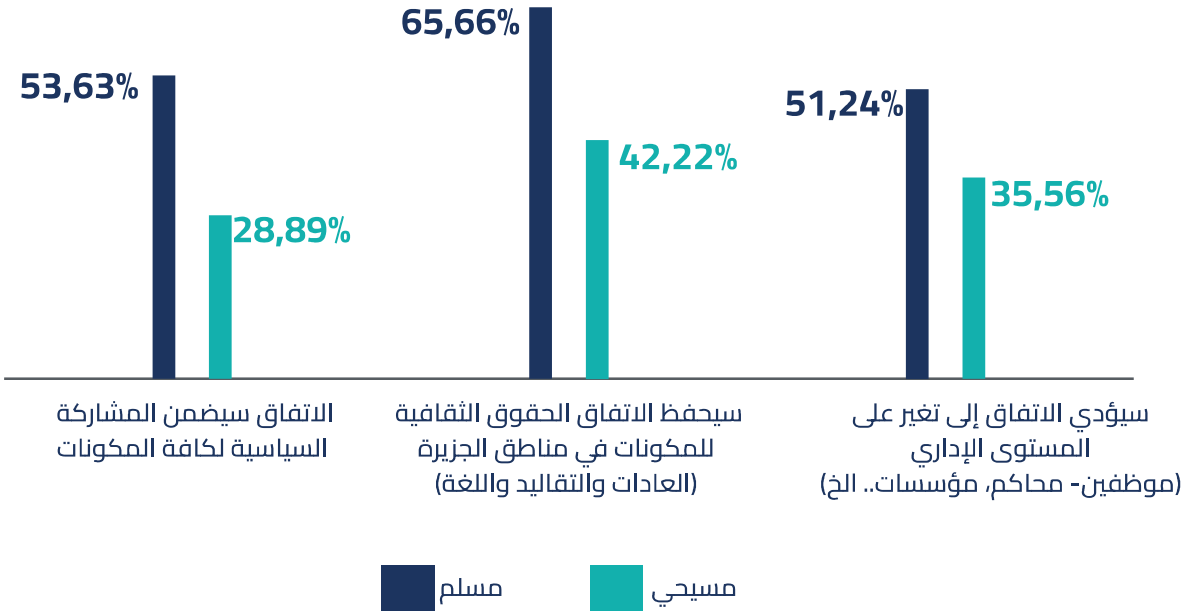

تاسعاً- تفاؤل بتحقيق السلم الأهلي

أوضحت النتائج الميدانية، عن نسبة عالية من توقعات العيّنة بأن الاتفاق سوف يسهم في الانسجام الاجتماعي بين المكونات في شرق الفرات، وهو ما يعني رغبة كبيرة لدى الأهالي، عيّنة الدراسة، بوجود السلم الأهلي بين المكونات التي شكلت المناطق هناك على مدى عقود من عمر سوريا الحديثة

شكل رقم (35) توقعات العينة للسلم الأهلي

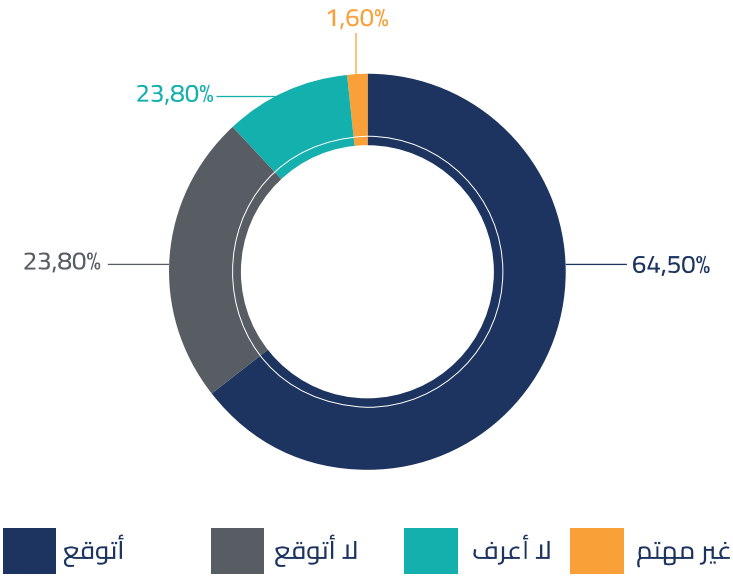

ووفقا لمتغير المحافظة، فقد كانت عيّنة الحسكة الأعلى نسبة في التوقعات، وعيّنة الرقة هي الأدنى نسبة في توقعات وجود السلم الأهلي. ويعود ذلك، بتصورنا، إلى التجربة الاجتماعية في كل محافظة على حدة، ودرجات التوتر والاحتقان أو الانسجام التي كانت سائدة وتحكم واقع العلاقات الاجتماعية

شكل رقم (36) توقعات العينة للسلم الأهلي ومتغير المحافظة

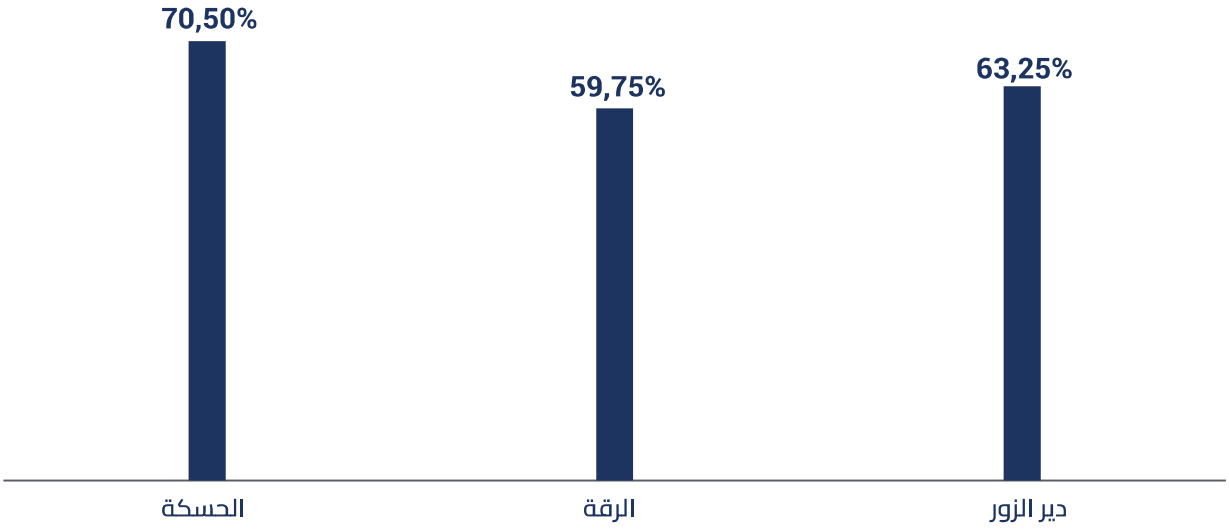

وعلى مستوى القومية، فقد كانت توقعات الكرد أعلى قليلا من نظرائهم العرب، وكلاهما كانت توقعاتهما أعلى بكثير من القوميات الأخرى

شكل رقم (37) توقعات العينة للسلم الأهلي ومتغير القومية

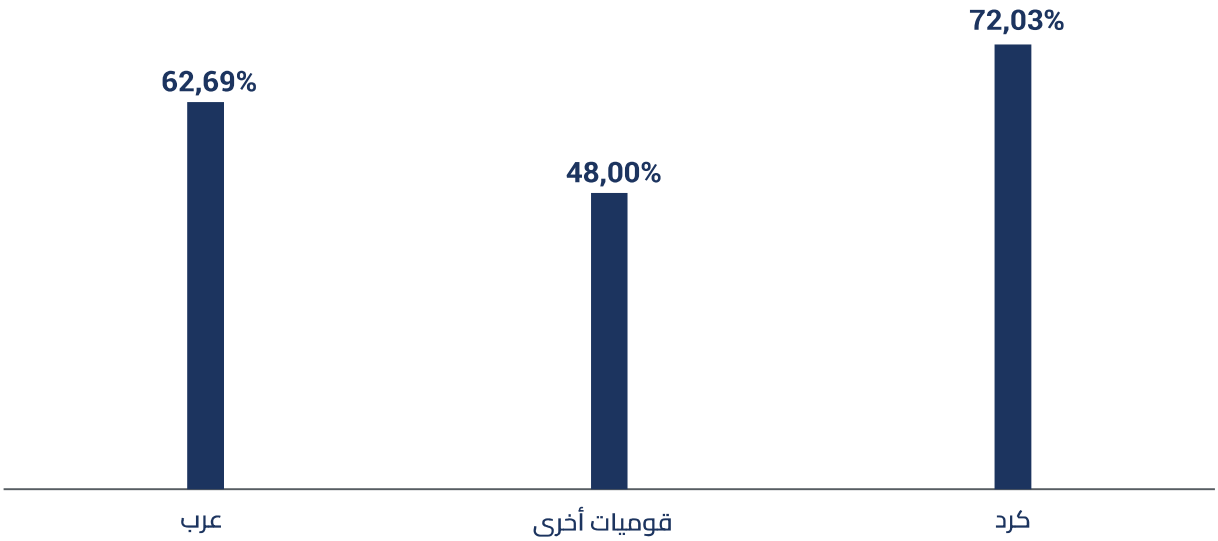

وكان المسلمون في العيّنة، وفق متغير الديانة، أعلى نسبة في التوقعات حول الانسجام والسلم الأهلي من المسيحيين

شكل رقم (38) توقعات العينة للسلم الأهلي ومتغير القومية

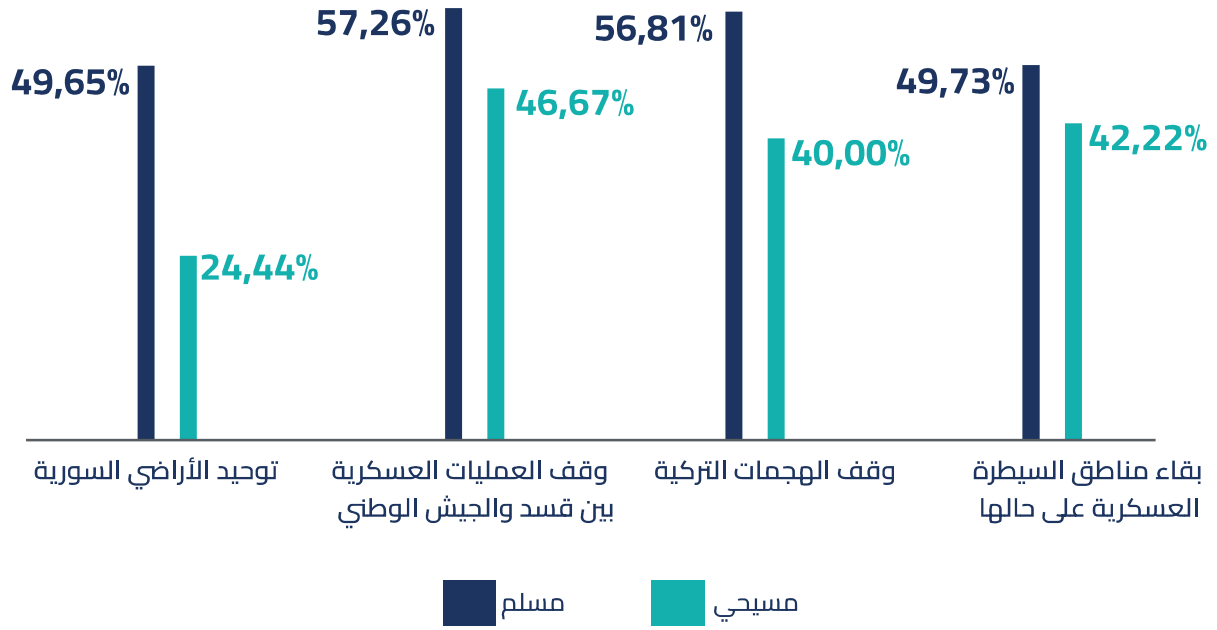

عاشراً- توقعات سلبية لاستمرار الاتفاق

شكل رقم (39) توقعات العينة لاستمرار الاتفاق

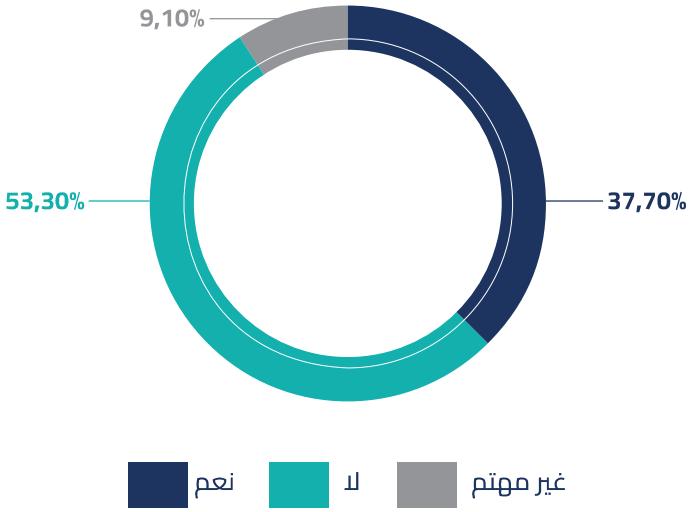

بناءً على الوضع الحالي في مناطق الدراسة، توقعت عيّنة الدراسة، بالنسبة الأكبر، عدم استمرار تطبيق الاتفاق مستقبلاً بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية

ونعتقد أن سبب التشاؤم بعدم استمرار الاتفاق، رغم التفاؤل حول الأسئلة السابقة؛ يعود إلى سلسلة من الإجراءات التي قامت بها بعض الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، والتي تمثلت باجتماعات سياسية ومؤتمرات حوار وتنسيق، كانت مخرجاتها ذات تأثير سلبي على أهالي المحافظات، لاسيما من العرب

ووفق متغير المحافظة، فقد كانت الرقة أعلى نسبة بتوقع عدم استمرار تطبيق الاتفاق، بينما كانت الحسكة هي الأعلى نسبة في توقع استمراره. ويعود ذلك إلى الأحداث التي شهدتها مدينة الرقة، والتي أرخت بمخرجاتها على توجهات السكان هناك، لاسيما من العرب

شكل رقم (40) توقعات استمرار الاتفاق مع متغير المحافظة

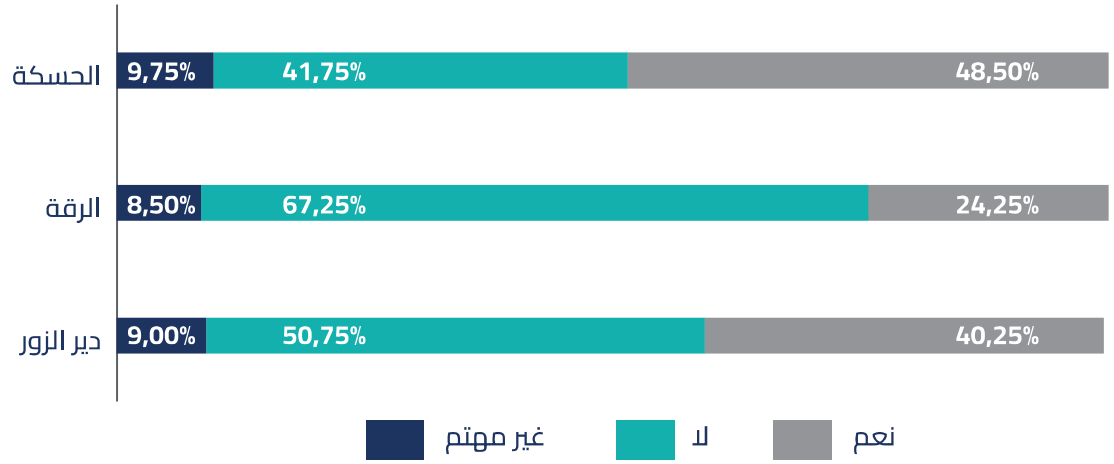

شكل رقم (41) توقعات استمرار الاتفاق مع متغير القومية

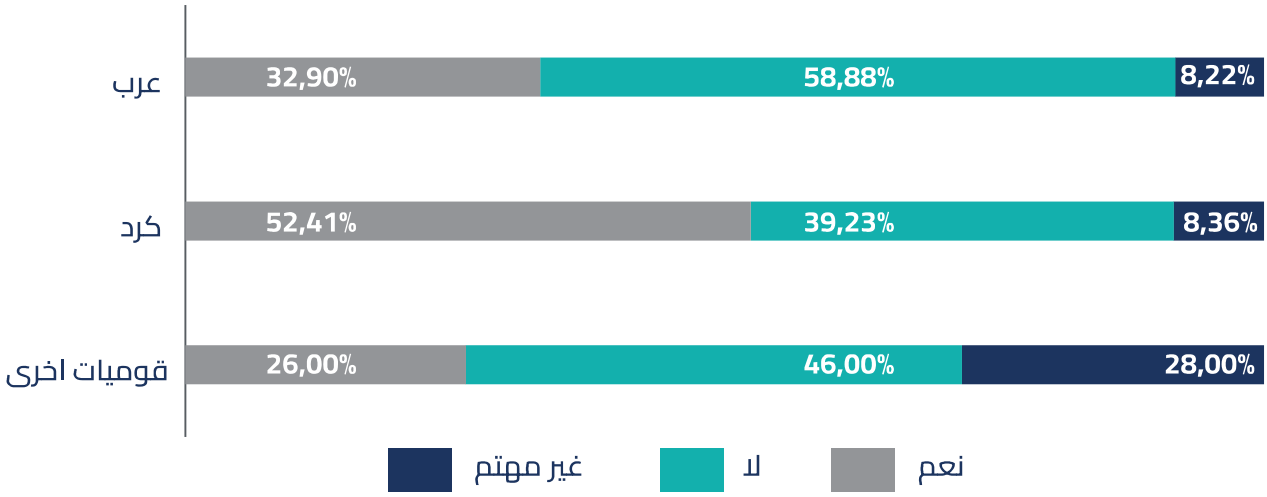

استنتاجات التقرير

لعبت جملة من المتغيرات والأحداث السياسية والعسكرية، ترافقاً مع مرحلة ما قبل توقيع الاتفاق وأثناءه، أثرت في اتجاهات السكان في المناطق الثلاث، لاسيما المكوّن العربي هناك. من ناحية أخرى، فقد تم قراءة النسب وقيمها الإحصائية استناداً على فرضية مراحل تنفيذ الاتفاق، وتحقيق بنوده، ما يعكس تحليلاً لاتجاهات إيجابية أو سلبية وفق متغيرات الاستطلاع.

وقد توصل الاستطلاع إلى جملة من الاستنتاجات، أبرزها:

1. هنالك اهتمام كبير بمضمون اتفاق شرق الفرات من قبل عيّنة الدراسة
2. كشفت النتائج عن اتجاهات عالية نحو تأييد اتفاق شرق الفرات
3. بيّنت النتائج رغبة كبيرة لدى أهالي المناطق ومن المكوّنات المختلفة في الانتقال إلى مرحلة جديدة من السلم والعيش المشترك
4. رأت عيّنة الاستطلاع أن هناك مؤشرات إيجابية ببعض الخطوات المتعلقة بمضمون الاتفاق ومفاعيله على المستوى السياسي والعسكري والاجتماعي، ما يعكس النوايا الحسنة "تبادل الأسرى، الإفراج عن المعتقلين، بداية حل لمشكلة المخيمات
5. لاحظت عيّنة الدراسة، بنسب مقبولة اعتبرها البحث إيجابية، حدوث تغيرات على المستوى الاجتماعي فيما يتعلق بانخفاض مستوى الاحتقان بين المكونات هناك
6. رأت نسبة عالية من العيّنة أن جملة من الظروف السياسية إلى قبول قوات سوريا الديمقراطية توقيع الاتفاق، ومن أهم تلك الظروف، إعلان انسحاب القوات الأمريكية من شمال شرق سوريا، وأحداث الساحل بين قوات الأمن السوري وما سُمّي بـ "فلول النظام"
7. رأت نسبة كبيرة من عيّنة الاستطلاع أن الواقع الأمني (الاعتقالات والتدقيق الأمني وحظر التجول) بقي على حاله حتى بعد توقيع الاتفاق 48.7%. بل وازداد سوءا عن مرحلة ما قبل توقيع الاتفاق
8. وجدت عن توقعات إيجابية فيما يتعلق بضمان حقوق المهجّرين في العودة إلى مدنهم وقراهم
9. لم تتوقع عينة الاستطلاع وجود تغيير ديمغرافي على حساب أحد المكوّنات في المنطقة
10. بيّنت النتائج عن توقعات إيجابية بأن الاتفاق سيضمن المشاركة السياسية لكافة المكونات في مناطق شرق الفرات
11. بيّنت النتائج عن توقعات إيجابية لحفظ الحقوق الثقافية للمكونات في مناطق الجزيرة والفرات: "العادات والتقاليد واللغة، إلخ"
12. بيّنت النتائج عن توقعات إيجابية حول المشكلات السيادية والعسكرية الداخلية والخارجية (توحيد سوريا، وقف الاقتتال، وقف الهجمات التركية على المناطق)
13. أوضحت النتائج وجود نسب مرتفعة ترى أن الاتفاق سيسهم في الانسجام الاجتماعي بين المكونات في شرق الفرات
14. توقعت النسبة الأكبر من العيّنة، عدم استمرار تطبيق الاتفاق مستقبلاً بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية

www.mada-sy.net

ايـــار - 2025 | © جميع الحقوق محفوظة